الملف الصحفي

ليوم (الأحد)

17 ربيع الأول 1448 هـ

30 اغسطس 2026 م

الموضوع	من	الى
أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	1	7
المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)	8	17
أخبار شركة المياه الوطنية	18	22
أخبار المركز الوطني للأرصاد	23	23
أخبار المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها (وقاء)	24	25
تقارير ومؤشرات عامة	26	43
أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)	44	46
الشكاوى و الردود	47	47

تاريخ الخبر	17-03-1448	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	7	الكاتب	

المملكة تستضيف النسخة الخامسة من مؤتمر الابتكار في استدامة المياه "IDWS 2026"

الرياض - واس

تستضيف المملكة العربية السعودية النسخة الخامسة من مؤتمر الابتكار في استدامة المياه "IDWS 2026"، خلال الفترة من 14 حتى 16 ديسمبر 2026م في فندق الريتز كارلتون بجدة، الذي تنظمه الهيئة السعودية للمياه، ويجمع قادة وصنّاع سياسات ومستثمرين ومبتكرين وباحثين ومتخصصين من مختلف مجالات قطاع المياه، لربط الابتكار بالاستثمار والتطبيق، وتوسيع الشراكات الدولية في مواجهة تحديات المياه.

ويستقطب المؤتمر أكثر من 10 آلاف مشارك يمثلون أكثر من 140 دولة، بمشاركة أكثر من 250 متحدثًا، فيما يضم المعرض المصاحب أكثر من 150 علامة تجارية عالمية.

ويجمع المؤتمر عددًا من الصناديق ومؤسسات التمويل والبنوك، إلى جانب المستثمرين ومقدمي خدمات المياه وقادة الصناعة والتقنية، لربط التمويل بالحلول واحتياجات التطبيق، ودعم توجيه رؤوس الأموال وتوسيع نطاق تنفيذ الحلول والتقنيات.

ويركز المؤتمر على انتقال الابتكارات من مراحل البحث والتطوير إلى التطبيق والتوسع، ويستضيف في هذا الإطار النسخة الرابعة من جائزة الابتكار العالمية في المياه، التي يبلغ إجمالي جوائزها 10 ملايين دولار عبر مراحلها المختلفة، لدعم الأفكار والحلول التي تتصدى لأبرز التحديات في قطاع المياه، بدءًا من الأبحاث في مراحلها الأولى وصولًا إلى الحلول الجاهزة للتطبيق في الأسواق.

وتشهد الجائزة هذا العام إضافة فئة جديدة تُعنى بترشيد استهلاك المياه ورفع كفاءة استخدامها، لتحفيز الابتكارات التي تسهم في

إدارة الطلب وتوسيع نطاق تبني الحلول والتقنيات الداعمة للاستدامة.

كما يضم المؤتمر "مياهثون"، هاكاثون المياه الذي يجمع المبتكرين لتطوير حلول قابلة للتطبيق والتوسع، إلى جانب ورش العمل التقنية، والمعرض المصاحب، ومنصة الإطلاق العالمية لابتكارات المياه التي تتيح للمبتكرين والشركات الريادية استعراض تقنياتها ومنتجاتها وحلولها أمام الخبراء والمستثمرين وقادة الصناعة.

وتغطي الأوراق العلمية سبعة محاور معتمدة تشمل تقنيات تحلية المياه، ومعالجة المياه وإعادة استخدامها وأنظمة الاقتصاد الدائري، والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتشغيل الذاتي وأمن البنية التحتية المائية، والقطاعات والأنظمة والحلول، والمياه في الزراعة والأنظمة الغذائية، والبنية التحتية للمياه والشبكات وإدارة الأصول، وجودة المياه والملوثات الناشئة.

كما تتوسع أجندة المؤتمر هذا العام ليضاف محورًا ثامن، من خلال شراكة إستراتيجية مع Produced Water Society، بما يضيف خبرات متخصصة في إدارة ومعالجة وإعادة استخدام المياه المصاحبة لعمليات الإنتاج، ويوسع نطاق تبادل الخبرات والحلول والتقنيات ذات الصلة بمشاركة متخصصين من المملكة والعالم.

ويمنح انعقاد المؤتمر في المملكة هذه المسارات بعدًا تطبيقيًا، في ظل خبرة قطاع المياه السعودي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ورفع كفاءة منظومة الإمداد، وإعادة استخدام المياه، وتسخير البحث والابتكار وبناء القدرات الهندسية.

وتعكس استضافة "IDWS 2026" مرحلة متقدمة في مسيرة قطاع المياه بالمملكة، انتقل خلالها من تطوير منظومات المياه ورفع كفاءتها إلى توسيع دوره في البحث والابتكار وتطوير التقنيات والحلول، وربطها باحتياجات التطبيق والاستثمار، ومشاركة الخبرات والقدرات السعودية إقليميًا ودوليًا.

ويوفر المؤتمر منصة تجمع المعرفة والخبرات والتمويل والتقنية لتسريع تطوير حلول ترفع كفاءة خدمات المياه وموثوقية الإمداد واستدامة الموارد، وتوسيع نطاق تطبيق الحلول المائية في المملكة والعالم.

ويُتاح التسجيل في المؤتمر عبر موقعه الرسمي: هنا

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

المدينة

بيئة مكة تسلم موقعاً لإنشاء محطة تنقية مياه بالكامل

مناحي القريشي - الكامل

سلّم فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة مكة المكرمة، ممثلًا بإدارة الأراضي والمعلومات الجيومكانية، موقعًا مخصصًا لتنفيذ مشروع تنموي في بحرة الشرع بمحافظة الكامل، بمساحة إجمالية تبلغ 5,000 متر مربع، لصالح الهيئة السعودية للمياه، بهدف إنشاء محطة تنقية مياه مصغّرة تسهم في دعم خدمات توفير وتنقية المياه، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين بالمحافظة.

وجرى تسليم الموقع بحضور ممثلي الجهات ذات العلاقة حيث تم استلام الموقع وتوقيع محاضر مشتركة وفق الإجراءات المتبعة تمهيدًا لبدء أعمال التخصيص والتنفيذ وإنشاء المشروعات وفق الخطط والإجراءات والميزانيات المعتمدة.

ويأتي تسليم الموقع في إطار جهود فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة لتمكين الجهات الحكومية والقطاعات ذات العلاقة من الاستفادة من الأراضي المخصصة للمشروعات التنموية، ودعم تنفيذ المشاريع التي تسهم في تعزيز البنية الخدمية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لسكان محافظات المنطقة.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	10	الكاتب	

مهرجان الرمان بسراة عبيدة ينطلق غدًا بمشاركة 25 جناحًا

أبها - واس

ينطلق غدًا مهرجان الرمان والمنتجات الزراعية السادس لعام 2026م بمحافظة سراة عبيدة، بتنظيم مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمحافظة، بالتعاون مع بلدية المحافظة. ويضم المهرجان 25 جناحًا لعرض الرمان والمنتجات الزراعية المحلية، وإتاحة الفرصة للمزارعين والمنتجين لتسويق منتجاتهم والتعريف بها أمام الزوار.

ويأتي المهرجان في نسخته السادسة دعمًا للمزارعين والمنتجين، وتعريفًا بالمقومات الزراعية التي تتميز بها المحافظة، وتشجيعًا لتسويق المنتجات المحلية وفتح منافذ مباشرة بين المنتجين والمستهلكين. ويستقبل المهرجان زواره ابتداءً من عصر غد، وسط استعدادات لاستقبال الأهالي والزوار والتعريف بإنتاج المحافظة من الرمان ومختلف المنتجات الزراعية.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

فرع البيئة بالشمالية والمكتب الاستراتيجي يناقشان طرح الفرص الاستثمارية عبر منصة «استثمر في السعودية»

نجاح المقبل- عرعر

عقد المكتب الاستراتيجي اجتماعًا عن بُعد، لمناقشة آلية طرح الفرص الاستثمارية عبر منصة «استثمر في السعودية»، وبحث الإجراءات والمتطلبات ذات العلاقة بإدراج الفرص الاستثمارية على المنصة.

وشهد الاجتماع حضور سعادة مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الحدود الشمالية الدكتور محمد بن عبدالله الحتيرشي، حيث جرى بحث آلية العمل والإجراءات المتعلقة بطرح الفرص الاستثمارية عبر المنصة.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

برنامج تدريبي في أساسيات تربية النحل

مستهدفًا رفع كفاءة العاملين والمهتمّين بقطاع النحل والعسل، أطلق فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة المدينة المنوَّرة برنامجًا تدريبيًّا بعنوان «أساسيات تربية النحل»، وذلك في المركز الحضاريِّ بمحافظة المهد، ضمن البرامج التدريبيَّة الهادفة، إلى دعم التنمية الزراعيَّة المُستدامة.

ويتناول البرنامج، الذي يستمر خمسة أيام، التَّعريف بمنتجات الخلية ومعداتها، وأدوات ومستلزمات ممارسة المهنة، ومكوِّنات الخلية الحديثة، إضافة إلى التعريف بمجتمع النحل وأطواره وسلالاته، وأفضل ممارسات تربية النحل، إلى جانب آفات وأمراض الخلية وطرق الوقاية منها ومكافحتها، وآليات فرز العسل واستخلاصه وفق الممارسات السليمة.

ويسلط البرنامج الضوء على أبرز منتجات النحل التحويليَّة، وفوائدها الغذائيَّة والعلاجيَّة، وطرق الاستفادة منها وفق أفضل الممارسات، وأثر النحل في زيادة الإنتاج الزراعيِّ، بما يسهم في تحسين جودة المنتجات الزراعيَّة ورفع إنتاجيتها.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

" بيئة القنفذة " تستقبل جمعية أصالة للثروة الحيوانية بالمحافظة

حسن آل خلاف

القنفذة | استقبل مدير مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة القنفذة المهندس احمد بن عبدالله القرني رئيس جمعية أصالة للثروة الحيوانية بالمحافظة الاستاذ ياسين واعضاء الجمعية في مكتبه وذلك في إطار تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات ذات العلاقة، ودعم المبادرات والبرامج التي تسهم في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بالمحافظة.

وجرى خلال هذه الزيارة استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ومناقشة فرص التعاون وتبادل الخبرات، إلى جانب بحث سبل دعم المربين والمستفيدين والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم، بما يسهم في تطوير القطاع وتعزيز استدامته.

كما اكد مدير مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة القنفذة المهندس احمد بن عبدالله القرني أهمية الشراكة مع الجمعيات المتخصصة، ودورها في دعم التنمية الزراعية والثروة الحيوانية ، مشيرًا إلى حرص المكتب على تعزيز التعاون مع القطاع غير الربحي بما يحقق الأهداف المشتركة ويخدم المستفيدين.

وفي ختام الزيارة، ثمّن وفد جمعية أصالة للثروة الحيوانية جهود المكتب، مؤكداً أهمية استمرار التعاون والتنسيق بما يخدم قطاع الثروة الحيوانية ويسهم في تحقيق مستهدفاته التنموية.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	يحيى جابر

159 مليون شجرة زُرعت.. ومليون هكتار تم إصلاحه.. الأمم المتحدة تكرم السعودية.. شكراً «وزير البيئة»

د. يحيى جابر

حصلت المملكة العربية السعودية على جائزة الأمم المتحدة للنماذج العالمية الرائدة لإصلاح الأراضي المتدهورة وتعزيز النظم البيئية، فجهود الدولة- رعاها الله- تم رصده عالمياً، من خلال مليون هكتار من الأراضي المتدهورة أُعيد تأهيلها، وأكثر من 159 مليون شجرة زُرعت، والمساحة المستعادة ارتفعت من 18 ألف هكتار إلى 250 ألف هكتار عام 2024، ثم إلى مليون هكتار مع بداية عام 2026، فيما تستهدف المملكة إعادة تأهيل 2.5 مليون هكتار وزراعة 215 مليون شجرة بحلول عام 2030، ضمن طموح وطني أوسع لزراعة 10 مليارات شجرة، بما يعادل إعادة تأهيل نحو 40 مليون هكتار، وهذه الأرقام تلخص جانبًا مهمًا من التحول البيئي الذي تشهده المملكة، وهو التحول الذي تُوّج في 26 من أغسطس عام 2026 ما ساهم في حصول المملكة العربية السعودية على هذه الجائزة المهمة، تقديرًا لجهودها في تنمية الغطاء النباتي واستعادة الأراضي المتدهورة وتعزيز النظم البيئية، «المصدر ـ وكالة الأنباء السعودية، المملكة العربية السعودية، خبر حصول المملكة على جائزة الأمم المتحدة للنماذج العالمية الرائدة لإصلاح الأراضي، 26 من أغسطس عام 2026؛ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، خبر تأهيل أول مليون هكتار وزراعة 159 مليون شجرة، عام 2026»، وتكتسب الجائزة الأممية أهميتها من أنها جاءت بعد نتائج ميدانية قابلة للقياس، وليس بناءً على مستهدفات مستقبلية فقط، فقد أشادت الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بما حققته المملكة، ووصفت إعادة تأهيل مليون هكتار بأنها دليل على إمكانية استعادة الأراضي حتى في أكثر البيئات تحديًا، مؤكدة أن التجربة السعودية جمعت بين الحلول القائمة على الطبيعة والابتكار والتكامل بين السياسات والممارسات والقياس والتحقق، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، خبر تأهيل أول مليون هكتار وزراعة 159 مليون شجرة، عام 2026».

الدولة تضع البيئة في قلب التنمية

وراء هذا التحول قرار وطني واضح جعل البيئة جزءًا من التنمية وليس ملفًا هامشيًا، فقد أطلقت المملكة مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021، بهدف زراعة 10 مليارات شجرة، أو ما يعادل إعادة تأهيل نحو 40 مليون هكتار في مختلف أنحاء المملكة، وهي مستهدفات ضخمة تعكس حجم التحول المطلوب في الغطاء النباتي واستعادة الأراضي، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، عام 2026»، وهنا تظهر أهمية اهتمام الدولة، فالمشروعات البيئية واسعة النطاق تحتاج إلى قرار سياسي طويل المدى،

وتمويل، وتشريعات، وأجهزة تنفيذية، وبيانات، وشراكات، ومتابعة، ولذلك فإن الوصول إلى مليون هكتار لم يكن نتيجة حملة مؤقتة، وإنما نتيجة تراكم مؤسسي امتد عبر منظومة حكومية متكاملة، وصولًا إلى نتائج أصبحت محل تقدير دولي، 2026، وهو ما منح المملكة مساحة أكبر لعرض تجربتها البيئية والدفع بالعمل الدولي في قضايا تدهور الأراضي والجفاف والتصحر، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، تسليم رئاسة مؤتمر الأطراف لمنغوليا، أغسطس 2026»، واللافت أن الوزير خلال رئاسة المملكة للمؤتمر لم يتعامل مع قضية الأراضي بوصفها ملفًا بيئيًا محليًا، بل طرحها باعتبارها قضية مرتبطة بالأمن الغذائي والمائي والتنوع الأحيائي والتكيف مع التغير المناخي، وأكد أهمية بناء شراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، كلمة وزير البيئة والمياه والزراعة خلال افتتاح الدورة السابعة عشرة للمؤتمر، أغسطس 2026».

من 18 ألف هكتار إلى مليون

الخط الزمني للإنجاز يكشف حجم التحول بصورة أكثر دقة من أي وصف إنشائي، فقد بدأت المملكة إعادة تأهيل الأراضي بمساحات بلغت نحو 18 ألف هكتار، ثم وصلت إلى 250 ألف هكتار عام 2024، قبل بلوغ مليون هكتار في بداية عام 2026، وهذا يعني إضافة نحو 750 ألف هكتار إلى الرقم المسجل في عام 2024 خلال فترة قصيرة، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، عام 2026»، وإذا كان الرقم الأول يقيس مساحة الأرض، فإن الرقم الثاني يقيس حجم الغطاء النباتي، فقد تجاوز عدد الأشجار المزروعة 159 مليون شجرة، باستخدام مصادر مياه متجددة، وهو ما يوضح أن التشجير يجري ضمن اعتبارات مرتبطة بالموارد المائية، وليس باعتباره مجرد زيادة عددية في الأشجار، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، منجزات أسبوع البيئة السعودي لعام 2026»، والأهم أن الوزارة أعلنت أن المستهدف بحلول عام 2030 يبلغ 2.5 مليون هكتار من الأراضي المعاد تأهيلها و215 مليون شجرة، ما يعني أن المليون هكتار الحالية تمثل نحو 40 % من المستهدف المرحلي، بينما يمثل عدد الأشجار المحقق نحو 74 % من مستهدف 215 مليون شجرة، وهذه المقارنة توضح تقدم المسارين بصورة مستقلة، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، عام 2026؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عام 2026».

الحياة الفطرية تدخل المعادلة

لا تقف نتائج التحول عند الأشجار والأراضي، فقد أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة إعادة توطين أكثر من 10 آلاف كائن فطري مهدد في بيئاته الطبيعية، كما ارتفعت مساحة المحميات البرية لتشكل 18.1 % من مساحة المملكة، ووصل عدد المتنزهات الوطنية إلى 500 متنزه، وهي أرقام تكشف أن استعادة الأراضي تسير بالتوازي مع حماية الحياة الفطرية والموائل الطبيعية، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، أسبوع البيئة السعودي لعام 2026»، وهذه العلاقة مهمة علميًا، لأن الحيوان لا يمكن أن يعود إلى بيئة فقدت قدرتها على توفير الغذاء والماء والمأوى، وبالتالي فإن إعادة توطين الأنواع الفطرية تحتاج إلى استعادة الموائل أولًا أو بالتوازي معها، وهنا تتحول الشجرة من عنصر منفرد إلى جزء من منظومة تضم التربة والمياه والنبات والحيوان.

الرقابة والتقنية.. الوجه الآخر للإنجاز

ومن أهم ما يميز التحول البيئي السعودي وجود منظومة قياس ورقابة إلى جانب المشاريع الميدانية، فقد أصدرت الجهات المعنية نحو 40 ألف تصريح للمنشآت ذات الأثر البيئي، بزيادة بلغت 660 %، ونفذ مركز الالتزام البيئي نحو 173 ألف جولة رقابية، كما جرى نشر 240 محطة لمراقبة جودة الهواء، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، أسبوع البيئة السعودي لعام 2026»، وأهمية هذه الأرقام أنها

تكشف أن حماية البيئة لا تعتمد على التشجير وحده، فهناك رقابة على المنشآت، ورصد لجودة الهواء، وقياس للالتزام، ومتابعة للأراضي المستعادة، وهو ما يحول العمل البيئي إلى منظومة إدارة متكاملة، وقد أنشأت الوزارة منصة لرصد الأراضي المعاد تأهيلها، واستفادت من تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، بما يساعد على متابعة المواقع التي دخلت برامج الاستعادة وقياس التغيرات التي تحدث فيها، وهي خطوة مهمة لأن نجاح الاستعادة يحتاج إلى قياس مستمر بعد انتهاء التنفيذ، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، منجزات منظومة البيئة والمياه والزراعة، عام 2026».

إنجاز وطني له بعد دولي

تزامن هذا الإنجاز الوطني العالمي، مع حضور سعودي دولي قوي في ملف مكافحة التصحر، فالمملكة استضافت الدورة 16 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقادت خلال رئاستها للمؤتمر جهودًا دولية لتعزيز استعادة الأراضي ومواجهة الجفاف، ثم سلمت رئاسة الدورة 17 إلى منغوليا في أغسطس 2026، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، أغسطس 2026»، وخلال رئاسة المملكة للدورة 16، شاركت في نحو 50 فعالية دولية، ووصل عدد المبادرات الداعمة لأجندة عمل الرياض إلى 100 مبادرة، وهي أرقام تعكس اتساع الدور السعودي من تنفيذ مشاريع داخل المملكة إلى المشاركة في صياغة أجندة دولية مرتبطة بالأراضي والجفاف والتصحر، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، عام 2026».

الوزير.. من التنفيذ المحلي إلى الحضور الدولي

ويبرز في هذا المسار الدور الذي اضطلع به وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي، الذي تولى قيادة الوزارة في مرحلة شهد فيها القطاع انتقالًا من العمل القطاعي إلى منظومة أوسع تشمل البيئة والمياه والزراعة والاستدامة، كما تولى رئاسة الدورة 16 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقد كان خطاب الوزير في ملف استعادة الأراضي مرتبطًا بصورة مباشرة بالمستهدفات والأرقام، إذ أكد أن رحلة المملكة بدأت بعمل منهجي قائم على الاستراتيجيات والخطط، ثم ارتفع مستوى الطموح مع مبادرة السعودية الخضراء، كما شدد على أهمية التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع في تحقيق النتائج، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، تصريحات وزير البيئة والمياه والزراعة، عام 2026»، وهذا مهم في تقييم الأداء الإداري، لأن الإنجاز البيئي واسع النطاق لا تصنعه جهة واحدة، وإنما يحتاج إلى قيادة تحدد الاتجاه، وأجهزة تنفذ، ومراكز متخصصة تقيس، وقطاع خاص يستثمر، ومجتمع يشارك، ولذلك فإن دور الوزير يظهر في بناء المنظومة وتنسيقها وربط نتائجها بالمستهدفات الوطنية والدولية، كما أن رئاسة المملكة لمؤتمر الأطراف منحت الوزير والجهات السعودية فرصة لنقل التجربة الوطنية إلى المنصة الدولية، وفي الوقت نفسه نقل التجارب الدولية إلى الداخل، وهو مسار يجعل العمل البيئي أكثر ارتباطًا بالمعايير والممارسات العالمية.

من مليون هكتار إلى 40 مليونًا

وعلى المدى الطويل، تقف المملكة أمام هدف أكثر ضخامة، هو زراعة 10 مليارات شجرة بما يعادل إعادة تأهيل نحو 40 مليون هكتار، وهو هدف يجعل المليون هكتار الحالية بداية لمسار طويل وليس نهاية المشروع، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، عام 2026»، وهنا تظهر أهمية الاستمرارية، لأن الوصول إلى 40 مليون هكتار يحتاج إلى عقود من التخطيط والتنفيذ والقياس والحماية، وهو ما يفسر ربط الملف البيئي برؤية السعودية 2030 والمبادرات الوطنية طويلة المدى، ومن المهم كذلك ألا تختلط المستهدفات، فالمسار الذي كرّمته الأمم المتحدة يرتبط بمستهدف 2.5 مليون هكتار و215 مليون شجرة بحلول عام 2030، بينما يورد

البرنامج الوطني للتشجير مستهدفات زمنية خاصة به تشمل 400 مليون شجرة بحلول عام 2030، و4.7 مليارات شجرة بحلول عام 2060، و10 مليارات شجرة بحلول عام 2100، وهذه الأرقام متكاملة ضمن المنظومة الوطنية لكنها ليست رقمًا واحدًا لمشروع واحد، «المصدر ـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، عام 2026».

تكريم يعكس الواقع

لا تكمن قيمة التكريم الأممي في الجائزة نفسها بقدر ما تكمن في القصة الرقمية التي سبقتها، 18 ألف هكتار، ثم 250 ألف هكتار، ثم مليون هكتار، وأكثر من 159 مليون شجرة، وأكثر من 10 آلاف كائن فطري مهدد أُعيد توطينه، و18.1 % من مساحة المملكة محميات برية، و500 متنزه وطني، و173 ألف جولة رقابية، و40 ألف تصريح بيئي، و240 محطة لمراقبة جودة الهواء، ثم أهداف أكبر تبلغ 2.5مليون هكتار و215 مليون شجرة بحلول عام 2030، و10 مليارات شجرة ونحو 40 مليون هكتار على المدى الطويل، «المصدر ـ وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، عام 2026»، وهنا أرى أن هذه الأرقام تعكس تحولًا في مفهوم العمل البيئي السعودي، من مشروعات منفردة إلى منظومة وطنية تشارك فيها الدولة والوزارة والمراكز المتخصصة والقطاع الخاص والمجتمع، ومن التشجير إلى استعادة الأرض، ومن حماية النباتات إلى حماية النظم البيئية، ومن العمل المحلي إلى الحضور الدولي، إن اهتمام الدولة بالبيئة، والدعم الذي تحظى به المنظومة من القيادة، والعمل التنفيذي الذي تقوده وزارة البيئة والمياه والزراعة بقيادة المهندس عبدالرحمن الفضلي، لم يعد يقاس بالتصريحات والشعارات، وإنما بما يظهر في المساحات المستعادة، والأشجار المزروعة، والمحميات، والأنواع المعاد توطينها، ومنظومات الرقابة والقياس، والحضور الدولي، وهذا هو الفارق بين سياسة بيئية تعلن أهدافًا وسياسة بيئية تنتج أرقامًا، والجائزة الأممية في 26 من أغسطس عام 2026 جاءت لتضيف شهادة دولية إلى هذه النتائج، لكنها في الوقت نفسه ترفع سقف المسؤولية، فالمليون هكتار أصبح إنجازًا موثقًا، و159 مليون شجرة أصبحت رقمًا وطنيًا، والمطلوب الآن أن تتحول هذه النتائج إلى نظم بيئية مستقرة وقابلة للاستمرار والاستدامة، وأن يصبح كل هكتار مستعاد قاعدة لإنجاز جديد.

وهكذا فإن قصة السعودية مع استعادة الأراضي لا تختصرها جائزة، ولا شجرة، ولا مليون هكتار، وإنما تختصرها منظومة قرار ودعم وتنفيذ وقياس وإرادة قيادة وشعب، بدأت بإرادة وطنية، وتحولت إلى برامج، ثم إلى نتائج رقمية، ثم إلى اعتراف دولي، وفي هذا المسار تتضح قيمة الرؤية التي وضعتها الدولة، ودور الوزارة في تحويلها إلى برامج قابلة للتنفيذ، ودور الوزير في قيادة المنظومة وربط الإنجاز الوطني بالعمل الدولي، لتصبح البيئة السعودية اليوم واحدة من الملفات التي تقاس فيها التنمية بالأرقام، وتُعرض نتائجها على العالم باعتبارها تجربة قابلة للتطوير والبناء عليها.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	سعدون العويمري

أوراق محرر

المياه الجوفية آمنة في السعودية

سعدون العويمري

انخفاض استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في السعودية من نحو 21 مليار متر مكعب في عام 2016م إلى نحو 11 مليار متر مكعب في عام 2025م، بالتزامن مع زيادة السعة التخزينية الإستراتيجية بأكثر من 125%، فيما ارتفعت القدرة الإنتاجية للمياه المحلاة إلى نحو 16 مليون متر مكعب يوميًا مقارنة بنحو 9 ملايين متر مكعب يوميًا في عام 2016، كما تجاوزت نسبة وصول خدمات مياه الشرب الآمنة إلى السكان 100 %، منها نحو 85 % عبر شبكات المياه. كل هذا يعطي مؤشرًا إيجابياً، ونظرة تفائلية في السنوات المقبلة والتي من المتوقع ان تحقق نجاحاً أكبر، ومبشراً بمستقبل آمن للمياه في المملكة خلال الأعوام المقبلة. المنجزات الكبيرة أسهمت في ترسيخ تجربة سعودية رائدة في قطاع المياه، تقوم على الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والابتكار، ورفع كفاءة الخدمات، وتعزيز استدامة الموارد للأجيال القادمة، ما يجعل المملكة مرجعًا دوليًا في تطوير الحلول المائية ومواجهة تحديات ندرة المياه.

المكانة التي وصلت لها المملكة على المستوى الدولي، عززت بشكل مباشر في إطلاق المنظمة العالمية للمياه، والتي تتخذ من الرياض مقرًا دائما لها، في تواصل عالمي عبر هذه المنصة وتوحيد الجهود وتبادل الخبرات وتعزيز الابتكار والبحوث في قطاع المياه، إلى جانب استعداد المملكة لاستضافة المنتدى العالمي للمياه الحادي عشر في عام 2027، والذي يعكس الدور المحوري في قيادة العمل الدولي وتعزيز التعاون لمواجهة التحديات المائية.

في العام المقبل، سيكون الوضع في حركة المياه، مختلفاً، تحت مسمى «عام الماء 2027»، حيث ستتكون أيامه بتشديد الوعي المجتمعي حول أهمية وقيمة المياه والمحافظة على مواردها، وتسريع تنفيذ المبادرات الوطنية، وتحفيز الابتكار والاستثمار والشراكات النوعية، وإبراز تجربة المملكة عالميًا كنموذج متقدم في تحقيق الأمن المائي والإدارة المستدامة للموارد. والإنطلاقة من موافقة مجلس الوزراء على تسمية 2027م بـ»عام الماء» والتي تعكس أهمية المياه وما يحظى به القطاع من دعم سخي واهتمام من القيادة الرشيدة - أيدها الله - وترسخ مكانة المملكة بوصفها نموذجًا عالميًا رائدًا في إدارة الموارد المائية وتعزيز الأمن المائي، انسجامًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030..

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	فهد عبدالكريم تركستاني

كيف نضمن نجاح مشروعات المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي؟

د. فهد عبدالكريم تركستاني

تتسارع مشروعات تنمية الغطاء النباتيِّ في المملكة، وتتَّسع معها الطُّموحات نحو بيئةٍ أكثر خضرة واستدامة. والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتيِّ ومكافحة التصحُّر يحمل مسؤوليَّة كبيرة في حماية الغابات، والمراعي، والمتنزَّهات، وإعادة تأهيل المواقع المتدهورة، وتنظيم الاستثمار البيئيِّ.

لكنَّ السؤال الذي يستحقُّ أنْ يرافق كلَّ مشروع منذ لحظة التخطيط هو: كيف نضمنُ نجاحه بعد التنفيذ؟

فالنجاحُ البيئيُّ لا يُقَاس بعدد الأشجار التي زُرعت، ولا بالمساحة التي أُعلن عن تأهيلها، وإنَّما بما يبقى منها، وما تُؤدِّيه من وظيفةٍ بيئيَّةٍ بعد سنوات.

وهنا تبرز أهميَّة وضع خط أساس واضح قبل المشروع، واختيار النوع النباتيِّ الملائم للموقع، ودراسة التربة والمياه والمناخ، ثمَّ متابعة نسبة بقاء النباتات، وقياس التغيُّر في الغطاء النباتيِّ، والتنوُّع الأحيائيِّ، وتحديد أسباب الفَقْد -إنْ حدث-، ونشر مؤشِّرات أداء قابلة للقياس.

وهذا يتوافق أصلًا مع النهج المُعلن لمبادرة السعوديَّة الخضراء، الذي يشمل تقييم الآثار البيئيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، ووضع معايير وإرشادات للتَّشجير.

المشروع البيئي لا ينجح يوم افتتاحه؛ بل يثبت نجاحه بعد سنوات من المتابعة والقياس.

ومن هنا، فإنَّ الاستثمار الحقيقي ليس في زراعة المزيد فقط، بل في ضمان بقاء ما زُرع واستعادة قدرة النظام البيئي على الاستمرار.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	عبدالمطلوب مبارك البدراني

تنفس الأفق وسحر الطبيعة: «متنزه الفيفا».. جوهرة وادي الفرع الخضراء

عبدالمطلوب مبارك البدراني

حين يتأمل المرء جغرافية المملكة العربية السعودية، يدرك أن الجمال الطبيعي يتوزع على شكل لوحات متباينة الألوان؛ فمن الكثبان الذهبية إلى الشواطئ البكر، تتجلى روعة التنوع البيئي في أبهى صورها. وفي ربوع محافظة وادي الفرع، تلك الأرض التاريخية العريقة التي تتكئ على إرثها المزروع بالنخيل والتاريخ، تبرز المعالم السياحية والبيئية لتشكل متنفسات طبيعية تستقطب العائلات والزوار الباحثين عن الهدوء وصفاء الروح. ومن أبرز هذه المعالم الساحرة يأتي «متنزه الفيفا»، ليكون واحة غناء تعانق فيها الطبيعة صفاء السماء، وتمنح المكان أبعادا جمالية جديدة.

بيئة بكر وموقع إستراتيجي ملهم

يحتل «متنزه الفيفا» موقعا مميزا في محافظة وادي الفرع، إحدى الحواضر العريقة التابعة لمنطقة المدينة المنورة. ويمتاز المتنزه بخصائص جغرافية فريدة تجمع بين تضاريس الأودية والارتفاعات اللطيفة التي تضفي على المكان اعتدالا في الأجواء ومساحات خضراء تسحر الناظرين.

- التناغم الطبيعي: يمتزج الغطاء النباتي المحلي في المتنزه مع جغرافية الوادي، مما يجعله محطة رئيسة لعشاق الرحلات البرية والاستكشاف.

- متنفس الأهالي والزوار: يشكل المتنزه مقصدا حيويا لأهالي المحافظة وزوار المدينة المنورة والمحافظات المجاورة، ولا سيما في مواسم الاعتدال وعطلات نهاية الأسبوع.

رؤية تنموية واعدة لتعزيز السياحة البيئية

تزخر محافظة وادي الفرع بمقومات تاريخية وزراعية هائلة، وتعد السياحة البيئية فيها ركيزة أساسية من ركائز جودة الحياة. ومن هنا تبرز أهمية تطوير المواقع الطبيعية مثل «متنزه الفيفا» عبر خطوات تكاملية تشمل:

1 - الارتقاء بالبنية التحتية: توفير الخدمات الأساسية التي تضمن راحة الزوار والعائلات، من جلسات مظللة وممرات مهيأة ودورات مياه.

2 - الحفاظ على الغطاء النباتي: حماية الأشجار المعمرة والنباتات البيئية التي تميز المنطقة، وتعزيز الوعي بأهمية صيانة البيئة الطبيعية.

3 - دمج السياحة بالتراث الزراعي: ربط زيارة المتنزه بالتعرف على التراث الزراعي العريق لوادي الفرع، ولا سيما بساتين النخيل والعيون التاريخية، مما يمنح السائح تجربة متكاملة.

دعوة للاستكشاف والاستثمار السياحي

إن «متنزه الفيفا» في وادي الفرع ليس مجرد مساحة خضراء عابرة، بل هو نافذة تنموية وسياحية واعدة تستحق المزيد من الاهتمام والدعم من الجهات المختصة والمستثمرين في قطاع السياحة والترفيه. إن تحويل مثل هذه المواقع إلى متنزهات مطورة وفق أعلى المعايير سيسهم بلا شك في:

- تنشيط الحركة السياحية الداخلية في منطقة المدينة المنورة.
- إبراز الخصائص الجغرافية والبيئية الفريدة التي تتمتع بها المحافظة.
- خلق فرص واعدة لأبناء وبنات الوطن للاستثمار في الأنشطة السياحية والترفيهية والخدمية المرتبطة بها.

خاتمة:

إن العناية بمتنزهاتنا البيئية في مختلف مناطق ومحافظات الوطن تمثل التزاما أصيلا بجودة الحياة وحماية المكتسبات الطبيعية.

ويبقى «متنزه الفيفا» في وادي الفرع نموذجا حيا لإمكانات الطبيعة البكر حين تلامسها أيادي التطوير والبناء، بانتظار أن يتبوأ مكانته السياحية اللائقة على خريطة السياحة الوطنية.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	فهد بن زيد الدعجاني

سرقة الاغنام سهلة

فهد بن زيد الدعجاني

ما زالت سرقة الأغنام تؤرق أصحاب الحلال وتخسرهم، وهذه ثغرة أمنية تحتاج معالجةً على وجه السرعة. وبلا شك إذا لم تتضافر الجهود بين أصحاب الحلال، والجهات الأمنية ذات العلاقة، والجهات الإعلامية المؤثرة، لن تخف السرقات. وبما أني مهتم بهذا الشأن، مستشعراً معاناة أهل الحلال، ويؤلمني تكاثر لصوص الأغنام، لذا من واجبي أن أضع بعض الحلول للاستفادة منها. ومن اطلاعي على كثير من قصص السرقات، لاحظت أن بعض أصحاب الحلال يسهل عملية السرقة، أو بمعف أصح يغري اللص على السرقة بوضع حلاله في مكان غير محصن بشكل جيد، أو في مكان منعزل وقريب من مسالك الهروب والتخفي.

وبما أن سرقة الحلال لها مسبباتها، ومن أهمها تكاثر أعداد الوافدين المنحرفين وخاصة العاطلين عن العمل، وأيضاً بعض المواطنين أصحاب السوابق العاطلين أو المنحرفين، وفي الغالب هما من يقف خلف هذه السرقات من أجل المال. وبما أن الوقاية خير من العلاج، فالواجب أن يسارع أصحاب الحلال بوضع الضوابط التي تحميهم من السرقات، ومن أهمها حفظها في موقع محصن، وعليه حراسة.

وإذا صعب عليهم هذا، يكون البديل كاميرات مزودةً بخاصية الاستشعار، وكل جهة تغطيها كاميرا، وتعمل هذه الكاميرات على الطاقة الشمسية ومزودةً بخدمة النت. وعند الاقتراب من الموقع بهدف السرقة، اللص يلامس خط الاستشعار بدون أن يشعر، فيصدر من جهاز الكاميرا صوت، وعندما يتم دعم الكاميرا بمكبر صوت سيكون وقعها أقوى على اللص. وأيضاً من الخدمة التي تقدمها الكاميرا هو تشغيل الإنارة المحيطة بالموقع في حال قطع اللص خط الاستشعار، وهذه أيضاً سترعبه فيهرب.

وأيضاً من خدماتها أن يصلك تنبيه على جوالك، وبإمكانك أن تكلم اللص من مسافة بعيدة وتحذره أو تبلغ الجهات الأمنية فوراً. ويحفظ جهاز الكاميرات في مكان مغلق، وهذه الكاميرا موجودة في السوق ورخيصة الثمن. وأيضاً من الإجراءات الاحترازية وضع شريحة أو أكثر تلصق بالغنم في مكان سري مفعلة على النت. وحتى تكون أكثر فاعلية، يجب أن يتم عمل مقاطع فيديو تمثيلي لسرقات افتراضية منوعة، وفيها يتم القبض على اللصوص مرةً بفضل الشريحة ومرةً بفضل خدمة الاستشعار.

وهذه المقاطع يتم بثها في المجتمع عبر السوشيال ميديا وبدعم من المشاهير.

ويقوم بهذه الخدمة إما الجهات الأمنية أو أصحاب الحلال. وبهذه الخطوات الاحترازية نكون قد عملنا حمايةً قويةً تردع اللص وتجعله لا يفكر بالسرقة بعد أن عرف أنه تم تحصين مواقع الأغنام بشرائح وكاميرات فيها خاصية الاستشعار.

وبدون هذه الخطوات أقول بكل ثقة سيستمر سرق الأغنام بسهولة.

ويمكن الاستفادة من هذه الخطوات الاحترازية في حماية كل ما هو معرض للسرقة مثل المستودعات والعقارات التي تحت الإنشاء وما شابهها، والله الهادي لسواء السبيل.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار شركة المياه الوطنية
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الرياض

استدامة المياه.. من التوسع في الخدمة إلى كفاءة التشغيل

شركة المياه الوطنية.. من إدارة الشبكات إلى إدارة مورد نادر

حسين بن حمد الرقيب

المياه ليست خدمة عادية يمكن النظر إليها فقط من زاوية التشغيل أو تكلفة المشروع. في المملكة، المياه مورد استراتيجي يرتبط بالأمن المائي، وجودة الحياة، والنمو السكاني، والتوسع العمراني، والاستدامة المالية والبيئية. لذلك فإن قراءة تقرير الاستدامة لشركة المياه الوطنية لعام 2025 لا يجب أن تتوقف عند عدد المشاريع أو أطوال الشبكات، بل يجب أن تبحث عن سؤال أكبر: هل تتحول منظومة المياه من إدارة الطلب اليومي إلى إدارة مورد نادر بكفاءة طويلة الأجل؟

تقرير الشركة لعام 2025 يقدم صورة واسعة عن هذا التحول. فالشركة لم تعد تتحدث فقط عن ضخ المياه، ومعالجة الصرف الصحي، وتنفيذ الشبكات، بل أصبحت تربط أعمالها بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتربط استراتيجيتها الجديدة 2026-2030 بالابتكار الرقمي والشراكات مع القطاع الخاص والتميز المؤسسي. ووفق التقرير، تستهدف الاستراتيجية الانتقال من مجرد تقديم خدمة إلى نموذج أكثر كفاءة واستدامة، يقوم على أربع ركائز وثلاثة ممكنات تضم 122 هدفاً فرعياً. هذا التحول مهم، لأن قطاع المياه في المملكة يواجه تحدياً مختلفاً عن كثير من الدول. النمو في المدن وزيادة السكان والتوسع في المشاريع الاقتصادية يعني ارتفاع الطلب على المياه، وفي المقابل تبقى تكلفة إنتاج المياه ونقلها وتوزيعها مرتفعة. ولذلك فإن نجاح الشركة لا يقاس فقط بزيادة الكميات

التي تضخها، بل بقدرتها على توصيل المياه بأقل فاقد ممكن، ورفع كفاءة الشبكات، وزيادة إعادة استخدام المياه المعالجة، وتحسين جودة الخدمة.

التغطية تتحسن.. ولكن المسافة ما زالت قائمة

من أهم الأرقام التي تظهر في التقرير ارتفاع نسبة تغطية خدمة المياه من 80.8% في عام 2024 إلى 84.9% في 2025. كما ارتفعت تغطية خدمات الصرف الصحي من 65.6% إلى 67.6%. ووصل عدد السكان المخدومين بالمياه إلى نحو 27.3 مليون نسمة، بينما ارتفعت أطوال شبكات المياه إلى نحو 134.7 ألف كيلومتر. هذه الأرقام تعكس توسعاً واضحاً، لكنها تكشف أيضاً حجم العمل المتبقي. وصول تغطية المياه إلى 84.9% يعني أن الوصول الكامل للخدمة لم يتحقق بعد، كما أن تغطية الصرف الصحي عند 67.6% تشير إلى وجود مساحة كبيرة للتوسع خلال السنوات المقبلة. ومن هنا تأتي أهمية النظر إلى الاستثمارات الرأسمالية ليس باعتبارها إنفاقاً فقط، بل باعتبارها استثماراً طويل الأجل في البنية الأساسية. فكل شبكة مياه جديدة، وكل خزان، وكل محطة معالجة، يرفع القدرة المستقبلية للمدن على استيعاب النمو السكاني والعمراني. وفي نهاية 2025 بلغت محفظة مشاريع البنية التحتية لدى الشركة 714 مشروعاً رأسمالياً بتكلفة إجمالية بلغت 58.54 مليار ريال، موزعة على مشاريع المياه والصرف الصحي والخزن والمعالجة ومكونات أخرى في المنظومة. كما نفذت الشركة 73 مشروعاً لشبكات توزيع المياه بقيمة 6 مليارات ريال، أضافت أكثر من 3.7 ملايين متر طولي للشبكات، بينما يجري تنفيذ 283 مشروعاً إضافياً لشبكات المياه بتكلفة إجمالية تبلغ 18.39 مليار ريال. وفي الصرف الصحي، نفذت الشركة 38 مشروعاً بقيمة 2.24 مليار ريال، مع تنفيذ 224 مشروعاً إضافياً بتكلفة تقارب 18.57 مليار ريال. هذه ليست أرقاماً صغيرة. وهي توضح أن قطاع المياه يدخل مرحلة توسع رأسمالي كبير، لكن التحدي الحقيقي ليس تنفيذ المشروع فقط، بل التأكد من أن كل ريال ينفق يرفع كفاءة الخدمة ويقلل التكلفة المستقبلية.

3.76 مليارات متر مكعب.. هنا تبدأ معادلة الكفاءة

خلال عام 2025 بلغ إجمالي المياه الموزعة للمستفيدين نحو 3.76 مليارات متر مكعب. وفي المقابل تمت معالجة نحو 2.2 مليار متر مكعب من مياه الصرف الصحي، وبلغ حجم المياه المعاد استخدامها 514.5 مليون متر مكعب، بينما وصل معدل إعادة الاستخدام إلى 23.3%. هذه الأرقام تفتح واحداً من أهم ملفات الاستدامة في قطاع المياه: إعادة الاستخدام. المياه المعالجة ليست نفايات يجب التخلص منها، بل مورد اقتصادي يمكن استخدامه في الزراعة والتشجير وبعض الاستخدامات الصناعية والحضرية. وكل متر مكعب يعاد استخدامه يعني تقليل الضغط على مصادر المياه الأخرى، وتقليل الحاجة إلى إنتاج كميات إضافية مرتفعة التكلفة. لذلك فإن نسبة إعادة الاستخدام البالغة 23.3% يمكن النظر إليها من زاويتين. الأولى أنها تمثل قاعدة موجودة بالفعل يمكن البناء عليها، والثانية أنها تكشف أن هناك فرصة كبيرة لرفع النسبة مستقبلاً. وفي قطاع مثل المياه، الاستدامة الحقيقية تبدأ عندما تتحول منظومة الإنتاج والتوزيع والمعالجة إلى دورة متكاملة: مياه تنتج، وتوزع بكفاءة، ثم تجمع وتعالج، ثم تعاد إلى الاقتصاد مرة أخرى في استخدامات مناسبة.

الفاقد المائي.. المشروع الأرخص قد يكون داخل الشبكة

واحد من أهم المؤشرات في أي شركة مياه في العالم هو الفاقد المائي. فقبل التفكير في زيادة الإنتاج، يجب البحث عن المياه التي تنتج بالفعل لكنها لا تصل إلى العميل أو لا تسجل بصورة صحيحة. وتوضح الشركة في تقريرها أنها تعتمد منهجية لخفض الفاقد تقوم على أربعة محاور: الكشف عن التسربات، وإدارة مناطق القياس وضبط الضغوط، وتحسين إدارة العدادات، وتجديد البنية التحتية القديمة. كما تستخدم أدوات مثل الكشف الصوتي وتقنيات الأقمار الصناعية وأنظمة المراقبة الإلكترونية لضبط الشبكات واكتشاف التسربات

غير الظاهرة. وهنا تظهر قاعدة اقتصادية مهمة: أحياناً يكون توفير متر مكعب من المياه المفقودة أرخص من إنتاج متر مكعب جديد. فعندما تنخفض التسربات، لا تستفيد الشركة فقط من زيادة الكمية المتاحة للبيع أو التوزيع، بل تنخفض أيضاً الحاجة إلى إنتاج وضخ كميات إضافية، وتقل تكاليف الطاقة والصيانة، ويتحسن الضغط داخل الشبكة. لهذا السبب يجب أن يكون الفاقد المائي من أهم المؤشرات التي يقاس بها أداء الشركة خلال السنوات المقبلة. بناء محطة جديدة يمكن رؤيته بسهولة، لكن إصلاح شبكة قديمة ورفع كفاءتها قد يكون أكثر قيمة اقتصادياً، حتى لو كان أقل ظهوراً إعلامياً.

الشراكة مع القطاع الخاص.. التحول من المقاولة إلى الأداء

من أكثر الجوانب اللافتة في التقرير نموذج عقود التشغيل والصيانة طويلة المدى لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، أو ما يعرف بعقود LTOM. الفكرة هنا ليست مجرد الاستعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ الأعمال، بل ربط المقابل المالي بمؤشرات الأداء الفعلية. المقاول لا يحصل على المقابل لأنه موجود في المحطة فقط، بل لأنه يحقق مستويات محددة من التشغيل والجودة والكفاءة. ووفق التقرير، توسع البرنامج من 6 محطات إلى 24 محطة خلال عامين، وبلغ إجمالي قيمة العقود نحو 9.67 مليارات ريال، بطاقة استيعابية تتجاوز 4.13 ملايين متر مكعب يومياً. والأهم من حجم العقود هو أثرها على التكلفة. فقد انخفضت تعرفة معالجة المياه في بعض المحطات بنسب تتراوح بين 43% و55% مقارنة بالنماذج السابقة. ففي محطتي حدة وعرنة بمكة انخفضت تكلفة معالجة المتر المكعب من 0.51 ريال إلى 0.23 ريال، بانخفاض 55%. وفي الدمام انخفضت من 1.007 ريال إلى 0.57 ريال، بتراجع 43%. هذا النموذج يستحق الاهتمام، لأنه يقدم مثالاً واضحاً على أن التخصيص لا يعني فقط نقل التشغيل إلى شركة خاصة، بل إعادة تصميم العلاقة بين الحكومة والمشغل بحيث يصبح الأداء والجودة والتكلفة عناصر مترابطة. كما أن العقود تتضمن حوافز لخفض استهلاك الطاقة، ما يجعل المصلحة المالية للمقاول مرتبطة بتحسين الكفاءة البيئية. وهذه نقطة مهمة في تصميم العقود الحكومية؛ لأن أفضل العقود هي التي تجعل تحقيق المصلحة الاقتصادية للمشغل مرتبطاً بتحقيق مصلحة الجهة المالكة والمستفيد.

الاستدامة ليست بيئة فقط

كثيراً ما يتم اختصار الاستدامة في التشجير والانبعاثات والطاقة، لكن تقرير المياه الوطنية يتوسع إلى الجوانب الاجتماعية والبشرية. فقد بلغ عدد موظفي الشركة 9,748 موظفاً، ووصل معدل التوطين إلى نحو 95%. كما ارتفع عدد الموظفات إلى 331 موظفة، بينما ارتفع عدد القيادات النسائية من 10 قياديات في عام 2023 إلى 31 قيادية في 2025. وبحسب التقرير، تم تنفيذ أكثر من 282 ألف ساعة تدريبية من خلال 449 برنامجاً تطويرياً، بمتوسط بلغ نحو 28 ساعة تدريبية لكل موظف. هذه المؤشرات مهمة لأن ضخ عشرات المليارات في المشاريع لا يكفي إذا لم تتطور القدرات البشرية التي تدير تلك الأصول. الأصل الحقيقي في شركات الخدمات لا يقتصر على الأنابيب والمحطات والخزانات، بل يشمل المهندسين والفنيين والإداريين وأنظمة التشغيل والمعرفة المتراكمة داخل المؤسسة.

العميل هو الاختبار الأخير

كل هذه الاستثمارات لا تعني الكثير إذا لم يشعر المستفيد بتحسن الخدمة. التقرير يشير إلى وصول رضا العملاء إلى 69%، مع تحسن زمن حل الشكاوى من خمسة أيام إلى ثلاثة أيام. كما بلغ عدد المستخدمين النشطين لتطبيق الشركة نحو 3.28 ملايين مستخدم. نسبة رضا 69% تعني وجود تحسن، لكنها في الوقت نفسه توضح أن هناك مساحة واسعة للوصول إلى مستويات أعلى. وهذا ربما يكون من أكثر المؤشرات أهمية للمستقبل. الشركة قد تنجح في بناء آلاف الكيلومترات من الشبكات، لكنها في النهاية تحاسب من العميل على

استمرارية المياه، وجودتها، وسرعة التعامل مع الانقطاعات والتسربات والفواتير والشكاوى. لذلك فإن التحول الرقمي يجب ألا يكون هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لخفض زمن الخدمة وزيادة الشفافية وتحسين تجربة العميل.

الالتزام البيئي يتحسن

في جانب آخر، حققت الشركة تحسناً واضحاً في المخالفات البيئية. فقد انخفض عدد المخالفات من 98 مخالفة في 2024 إلى 29 مخالفة في 2025، بتراجع يقارب 70%. كما انخفضت قيمة الغرامات من 3.44 ملايين ريال إلى 936 ألف ريال، أي بنحو 72%. هذا النوع من المؤشرات أكثر أهمية من الجوائز والشعارات، لأنه قابل للقياس. عندما تنخفض المخالفات والتسربات والغرامات، فهذا يعني أن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة العمليات بدأت تعطي نتائج عملية. لكن التقرير نفسه يضع ملاحظة مهمة مع كل المؤشرات الإيجابية، من المهم قراءة التقرير بعين تحليلية. الشركة أوضحت أن تقرير الاستدامة لعام 2025 لم يخضع في دورته الحالية لتأكيد خارجي مستقل، وإن كانت تعتزم الحصول مستقبلاً على تأكيد خارجي محدود لبعض مؤشرات الأداء وفق معايير دولية. كما أوضحت أن خروج بعض أصول التنقية من نطاق التقرير أثر في عدد من مؤشرات الطاقة والانبعاثات، وأن جزءاً من الانخفاض المسجل في بعض المؤشرات يعود إلى تغير نطاق التقرير وليس بالضرورة إلى انخفاض حقيقي في كثافة الانبعاثات. هذا الإفصاح يحسب للتقرير، لأنه يفرق بين التحسن التشغيلي الفعلي والتغير المحاسبي أو التنظيمي في حدود البيانات. المرحلة القادمة ربما تحتاج إلى خطوة إضافية، وهي زيادة التأكيد المستقل على بيانات الاستدامة، خصوصاً مع توسع حجم المشاريع والشراكات والاستثمارات. فكلما أصبحت مؤشرات الاستدامة جزءاً من تقييم الأداء واتخاذ القرار، ارتفعت أهمية التحقق المستقل من الأرقام.

المياه الوطنية أمام مرحلة مختلفة

القراءة الأوسع لتقرير 2025 تقول إن شركة المياه الوطنية تتحرك من مرحلة بناء المنظومة إلى مرحلة رفع كفاءتها. خلال السنوات الماضية كان التحدي الأساسي هو توسيع الشبكات ورفع التغطية واستيعاب انتقال مسؤوليات قطاع التوزيع إلى الشركة. أما المرحلة المقبلة فستكون أصعب؛ لأنها تتعلق بالكفاءة وليس بالحجم فقط. المطلوب هو الوصول إلى نسبة تغطية أعلى، لكن مع خفض الفاقد. وزيادة المعالجة، لكن مع زيادة إعادة الاستخدام. وبناء مشاريع جديدة، لكن مع خفض تكلفة دورة حياة الأصل.

وإشراك القطاع الخاص، لكن بعقود تربط الدفع بالأداء. وزيادة الرقمنة، لكن مع انعكاس واضح على رضا العميل. وهنا يتغير تعريف النجاح. النجاح لن يكون في كمية المياه التي تنتج فقط، بل في كمية المياه التي تصل فعلاً إلى المستفيد. ولن يكون في عدد المشاريع التي تنفذ، بل في العائد التشغيلي والخدمي الذي تحققه هذه المشاريع. ولن يكون في حجم الإنفاق الرأسمالي، بل في قدرة هذا الإنفاق على خفض التكلفة المستقبلية ورفع جودة الخدمة. وفي اقتصاد ينمو بسرعة، ومدن تتوسع، ومشاريع جديدة تزيد الطلب على المياه، فإن إدارة هذا المورد تصبح جزءاً من إدارة النمو الاقتصادي نفسه.

شركة المياه الوطنية لا تدير أنابيب ومحطات فقط، بل تدير واحداً من أكثر موارد المملكة حساسية وندرة. وكل تحسن في الفاقد، وكل متر مكعب يعاد استخدامه، وكل ريال يتم توفيره في تكلفة المعالجة، قد تكون قيمته الاقتصادية في المستقبل أكبر بكثير مما يظهر في الأرقام الحالية. ولهذا فإن الاختبار الحقيقي لاستراتيجية 2026-2030 لن يكون في حجم المبادرات التي تعلن، بل في ثلاثة مؤشرات بسيطة يمكن للجميع فهمها: كم ماء يصل إلى الناس؟ كم ماء نفقد؟ وكم تكلفنا كل وحدة من الخدمة؟ عندما تتحسن هذه المؤشرات معاً، يمكن القول إن الاستدامة تحولت فعلاً من تقرير سنوي إلى نموذج اقتصادي وتشغيلي مستدام.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للأرصاد
تكرار الرصد	1	الكاتب	

ما متطلبات الأرصاد للحصول على تراخيص إنشاء محطات الرصد الجديدة؟

المركز الوطني للأرصاد

المملكة العربية السعودية

جهات الإخبارية

حدد المركز الوطني للأرصاد المتطلبات والاشتراطات النظامية للحصول على ترخيص إنشاء محطات الأرصاد. مؤكدا أن هذا الإجراء التنظيمي يهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وضمان مطابقة المشاريع للمعايير الفنية قبل بدء التشغيل. وأوضح المركز أن إصدار التراخيص المسبقة يحقق آثاراً اقتصادية وتشغيلية ملموسة للجهات المنفذة. مبينا أن من أبرزها تجنب التعديلات المكلفة، وتقليص مخاطر تأخر التنفيذ مستقبلاً، لضمان استكمال الأعمال وفق اللوائح المعتمدة.

وأشار إلى أن التنظيم الجديد يضمن ملاءمة موقع المحطة للمتطلبات الجغرافية والمناخية. مضيفا أن الموافقة على التصاميم تعتمد على مطابقتها الدقيقة للاشتراطات الفنية، مما يعزز جاهزيتها للانتقال إلى مرحلة التشغيل الفعلي. واشترط المركز للحصول على التصريح تقديم مستندات رسمية سارية، تتضمن السجل التجاري للجهة. كما ألزم المتقدمين بإرفاق تقرير هندسي وفني معتمد يوضح مواقع المحطات وأجهزتها ومدى التزامها بالمعايير الفنية. وتضمنت المتطلبات تقديم تعهد رسمي بتنفيذ أعمال الصيانة والمعايرة عبر جهات مرخصة. وشملت كذلك توفير شهادة تصنيف وهوية واضحة للمحطات والأجهزة المستخدمة في عمليات الرصد الجوي. وألزم المركز طالبي الترخيص بتقديم إقرار يثبت صحة المستندات، مع الالتزام بإتاحة الأصول للتفتيش الميداني. وتطلب الإجراء إرفاق إيصال سداد الرسوم إن وجدت، وتوفير أي مستندات إضافية تتطلبها طبيعة الطلب.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها (وقاء)
تكرار الرصد	4	الكاتب	

وقاء مكة المكرمة ينظّم حملة لتحصين الحيوانات الأليفة في جدة

عبدالله الغالبي

مكة المكرمة : نظّم فرع المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها وقاء بمنطقة مكة المكرمة، حملةً لتحصين الحيوانات الأليفة، وذلك بكورنيش الحمراء بمدينة جدة، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والخاصة والأهلية.

وشهدت الحملة تقديم التوعية والإرشادات حول الوقاية من الأمراض الحيوانية، ومن أبرزها داء السعار، وسبل التعامل معه وفق مفهوم «الصحة الواحدة»، إلى جانب تقديم التحصينات الوقائية للحيوانات الأليفة، بمشاركة أمانة محافظة جدة، ومديرية شرطة جدة، وحرس الحدود، والعيادات البيطرية، بيتوبيا و هابي بيت ومدار العناية البيطرية.

وتأتي الحملة ضمن جهود وقاء لتعزيز الوقاية من الأمراض الحيوانية والمشتركة بين الإنسان والحيوان، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية التحصين، بما يسهم في تعزيز الصحة الحيوانية والصحة العامة، والحد من مخاطر الأمراض الحيوانية.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها (وقاء)
تكرار الرصد	2	الكاتب	

اليوم
25h

'وقاء' يسمح باستيراد 4 أنواع من المواشي الموريتانية

جعفر الصفار - الدمام

أعلن المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها «وقاء» السماح باستيراد المواشي الحية من موريتانيا، بهدف تنويع مصادر الاستيراد وتعزيز منظومة الأمن الغذائي في المملكة.وأوضح المركز أن قرار الفسح يشمل أربعة أنواع رئيسية من المواشي الحية، وتتضمن القائمة المسموح باستيرادها إلى الأسواق المحلية كلاً من الضأن، والماعز، والأبقار، إضافة إلى الإبل.

شروط استيراد المواشي

واشترط «وقاء» لاستيراد هذه المواشي استيفاء جميع الاشتراطات الصحية المعمول بها، وشدد على ضرورة التزام المستوردين بالضوابط والإجراءات البيطرية المعتمدة داخل المملكة لضمان سلامة الواردات الحيوانية. وجاء قرار فتح الاستيراد عقب زيارة ميدانية لوفد فني يمثل منظومة وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتولى الوفد مهمة تقييم الخدمات البيطرية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.ووقف الوفد الفني خلال زيارته على كافة الإجراءات الصحية والبيطرية المطبقة في موريتانيا، وجرى التأكد من مطابقتها للمعايير والاشتراطات التي تتطلبها المملكة قبل الموافقة النهائية على الاستيراد. وأكد المركز أن هذه الخطوة تسهم بشكل مباشر في دعم الجهود الرامية لتعزيز الصحة الحيوانية، وبيّن أن فتح أسواق جديدة ينعكس إيجاباً على استدامة الإمدادات الغذائية المحلية.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

اليوم

خبراء لـ«اليوم»: التغير المناخي لم يعد بعيدًا.. آثاره تطال الحرارة والمياه والغطاء النباتي

حذيفة القرشي - جدة

لم يعد التغير المناخي قضية بعيدة ترتبط بالمستقبل أو بمناطق جغرافية محددة، بل أصبح واقعًا تتقاطع آثاره مع تفاصيل الحياة اليومية؛ من درجات الحرارة التي نعيشها، إلى المياه والغذاء والطاقة، مرورًا بالصحة والإنتاجية، وصولًا إلى كلفة البنية التحتية والاقتصاد.

وفي وقت تتزايد فيه الظواهر المناخية المتطرفة، من موجات الحر والجفاف إلى الأمطار الغزيرة والسيول والحرائق، تبرز الحاجة إلى قراءة ما يحدث من زاوية أكثر قربًا من الإنسان والمجتمع والاقتصاد، بعيدًا عن الأرقام المجردة، لفهم كيف يمكن أن تنعكس التحولات المناخية على حياتنا، وما الذي يمكن فعله للحد من آثارها والاستعداد لما قد تحمله السنوات المقبلة.

من هنا تفتح «اليوم» ملفها الشهري حول التغير المناخي، في محاولة لرصد أبرز تداعيات الظاهرة عالميًا ومحليًا، وطرح الأسئلة المرتبطة بتأثيراتها الإنسانية والاقتصادية والبيئية، مع التركيز على المملكة العربية السعودية، وما تشهده من تحولات ومبادرات في مجالات حماية البيئة، واستعادة الغطاء النباتي، وإدارة الموارد، وخفض الانبعاثات، وتعزيز القدرة على التكيف.

وفي الحلقة الأولى، نستعرض مع مختصين وخبراء بيئيين صورة المشهد المناخي، ونقترب من السؤال الأكثر ارتباطًا بحياة الإنسان: ماذا يعني تغير المناخ بالنسبة لنا؟

الحرارة.. الوجه الأكثر وضوحًا للتغير المناخي

عرّف الأستاذ المشارك بقسم البيئة ونائب مدير مركز التميز البحثي للدراسات البيئية بجامعة الملك عبدالعزيز، أحمد صالح صمان، التغير المناخي بأنه تغير طويل الأمد في تسمية درجات الحرارة والأمطار والظواهر الجوية، بما يؤدي إلى اختلال في الأنظمة الطبيعية.

وأوضح أن النشاط البشري يمثل السبب الرئيس للتغير المناخي الحالي، خصوصًا من خلال حرق الوقود الأحفوري والأنشطة الصناعية ووسائل النقل وإزالة الغابات، وهي ممارسات تؤدي إلى زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وأشار إلى أن المدن الكبرى تتأثر بصورة واضحة بهذه التحولات، نظرًا إلى كثافة السكان والبنية التحتية، إذ يمكن أن تواجه موجات حرارة أكثر تكرارًا، وأمطارًا وسيولًا أشد، إضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر في المدن الساحلية، بالتزامن مع زيادة الضغط على قطاعات الكهرباء والمياه والنقل.

ولا تتوقف آثار التغير المناخي عند الجانب البيئي، بحسب صمان، إذ تمتد إلى الاقتصاد من خلال ارتفاع تكاليف معالجة آثار الكوارث وإصلاح البنية التحتية، وانخفاض الإنتاجية، وزيادة استهلاك الطاقة، فضلًا عن تأثر سلاسل الإمداد وارتفاع بعض تكاليف الغذاء.
ويرى أن مواجهة هذه التداعيات تتطلب مسارين متوازيين، أولهما خفض الانبعاثات والتوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة، والثاني التكيف مع الآثار التي أصبحت قائمة بالفعل، عبر تطوير مدن وبنية تحتية أكثر قدرة على مواجهة الحرارة والفيضانات والظواهر المناخية المتطرفة.

من موجات الحر إلى الجفاف والتصحر

وترى أستاذ مساعد علم البيئة الحيوانية بجامعة جدة، مريم صالح الغامدي، أن أحد أبرز تسمية مظاهر التغير المناخي يتمثل في ارتفاع درجات الحرارة بصورة كبيرة في المناطق الحارة، مقابل انخفاضات شديدة في المناطق الباردة، مع تغير طبيعة بعض المناطق المناخية وانتقالها تدريجيًا من خصائص مناخية إلى أخرى.

وأوضحت أن استمرار الوضع الراهن قد يؤدي إلى فترات حر أطول وأكثر شدة، لافتة إلى تسجيل درجات حرارة متطرفة في عدد من المناطق خلال السنوات الماضية، لم تكن مألوفة من قبل.

ولا تقتصر الظواهر المتطرفة على الحرارة، إذ يمكن أن تترافق التغيرات المناخية مع غزارة الأمطار خلال فترات قصيرة، وهو ما قد يؤدي إلى فيضانات شديدة في حال عدم كفاية شبكات التصريف أو قدرة المناطق الطبيعية على استيعاب كميات المياه المتساقطة.

وتشير الغامدي إلى أن الارتفاع الشديد في درجات الحرارة يمكن أن يفاقم التصحر والجفاف، موضحة أن هناك مؤشرات عالمية تستخدم لتقييم مستويات الجفاف وتصنيف المناطق وفق شدته، بما يساعد على رصد الوضع ووضع الحلول المناسبة للحد من آثاره.

ويرتبط الجفاف كذلك بزيادة احتمالات اندلاع الحرائق، نتيجة ارتفاع جفاف التربة والغطاء النباتي، بينما تواجه المناطق الساحلية مخاطر مختلفة ترتبط بتغير مستويات المياه والأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر، وما قد ينتج عنه من فيضانات وأضرار على المناطق الساحلية.

المملكة.. الحرارة وشح المياه في دائرة التأثير

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، ترى الغامدي أن طبيعة المناخ الحار تجعل ارتفاع درجات الحرارة أحد أبرز التحديات المحتملة، لما يترتب عليه من زيادة فترات الجفاف وانخفاض منسوب المياه وارتفاع الاحتياجات المائية.

وفي المقابل، يمكن أن يمثل هطول الأمطار الغزيرة خلال بعض فترات الشتاء فرصة إذا ما جرى التعامل معه بصورة علمية، من خلال الاستفادة من مياه الأمطار وبناء السدود وتطوير البنية التحتية المناسبة، بما يسهم في تقليص آثار الجفاف وتعزيز الاستفادة من الموارد المائية.

وأكدت أن الحد من الآثار البيئية الشديدة للارتفاع والانخفاض في درجات الحرارة يبدأ بمعالجة مسببات الاحتباس الحراري والتلوث البيئي، إلى جانب تعزيز القوانين والرقابة وفرض العقوبات على الممارسات التي تضر بالبيئة.

كما أشارت إلى أهمية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في تعزيز حماية البيئة، موضحة أن قدرة الدول على التعامل مع آثار التغير المناخي تختلف بحسب إمكاناتها الاقتصادية والتقنية، إذ قد تواجه الدول النامية تحديات أكبر في تحمل تكاليف التكيف والحد من التلوث.

وفي هذا السياق، لفتت إلى المبادرات التي تنفذها المملكة لحماية البيئة، ومن بينها مبادرة السعودية الخضراء، وبرامج التشجير واستعادة الغطاء النباتي، إضافة إلى تطبيقات الإبلاغ عن التعديات البيئية، معتبرة أن هذه الجهود تسهم في تعزيز المحافظة على البيئة والحد من آثار التدهور البيئي.

تداعيات تغير المناخ

ويرى الخبير البيئي الدكتور سامي البريه أن الحديث عن تغير المناخ غالبًا ما يبدأ بالأرقام؛ ارتفاع درجات الحرارة والانبعاثات ومستوى سطح البحر وتغير معدلات الأمطار، إلا أن خلف هذه الأرقام تأثيرات أكثر قربًا من حياة الإنسان، تشمل الصحة والمياه والغذاء والمدن والاقتصاد.

وأشار إلى أن عام 2024 كان الأكثر حرارة عالميًا منذ بدء تسجيل القياسات، بمتوسط بلغ نحو 1.55 درجة مئوية فوق مستوى ما قبل الثورة الصناعية، مبينًا أن المنطقة العربية كانت كذلك في قلب ظاهرة الاحترار، إذ تشير بيانات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى أن معدل ارتفاع الحرارة في المنطقة العربية يقارب ضعف المعدل العالمي.

ويكتسب الأمر أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية، التي تعاني أصلًا من ظروف مناخية جافة وشبه جافة وشح في المياه، فيما تعتمد مدنها بدرجة كبيرة على أنظمة التبريد، ما يجعل ارتفاع درجات الحرارة عامل ضغط إضافيًا على الكهرباء والمياه.

ويؤكد البريه أن زيادة متوسط الحرارة بدرجة أو درجتين لا تعني مجرد صيف أكثر حرارة، وإنما يمكن أن تعني موجات حر أطول، وتكرارًا أكبر للأيام شديدة الحرارة، وزيادة الطلب على الكهرباء والمياه، وضغوطًا إضافية على صحة الإنسان وإنتاجية العمل.

حرارة الليل.. الخطر الذي لا نراه

ويلفت إلى أهمية النظر إلى موجات الحر من منظور مختلف؛ فالمشكلة لا تكمن فقط في تسجيل درجة حرارة قياسية خلال النهار، بل في استمرار الحرارة لعدة أيام وارتفاع درجات حرارة الليل، عندما لا يحصل الجسم على الوقت الكافي للتعافي من حرارة النهار.

وفي المملكة، تزداد أهمية هذا التحدي، خصوصًا أن ارتفاع الحرارة قد يجعل الظروف التي كانت تُعد استثنائية في السابق أكثر تكرارًا واستمرارًا، فيما تشير الدراسات المناخية إلى إمكانية تجاوز درجات الحرارة القصوى في بعض مناطق المملكة 50 درجة مئوية بصورة أكثر تكرارًا في سيناريوهات الاحترار المرتفع ونهاية القرن.

وتنعكس هذه الظروف على قطاعات متعددة، من العاملين في المواقع المكشوفة والإنشاءات والزراعة إلى النقل والسياحة والخدمات، في الوقت الذي يؤدي فيه ارتفاع الحرارة إلى زيادة الحاجة إلى التبريد، وبالتالي زيادة الطلب على الطاقة والمياه.

أمطار غزيرة بعد جفاف طويل

ويصف البريه التغير في أنماط الأمطار بأنه أحد أكثر جوانب التغير المناخي تعقيدًا، إذ يمكن أن تشهد بعض المناطق فترات أطول من الجفاف، تتبعها أمطار شديدة خلال فترة زمنية قصيرة.

ويقول إن التحدي لا يرتبط دائمًا بإجمالي كمية الأمطار السنوية، وإنما بكيفية ومكان ووقت هطولها، موضحًا أن سقوط كميات كبيرة من المياه خلال ساعات قليلة قد يتجاوز قدرة التربة ومجاري الأودية وشبكات التصريف، ما يحول الأمطار إلى سيول مفاجئة وخسائر مادية وبشرية.

ويرى أن التخطيط للسيول في المملكة يجب ألا يعتمد فقط على الأحداث المسجلة تاريخيًا، بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار احتمالات تغير شدة الظواهر المطرية مستقبلًا، بالتزامن مع التوسع العمراني الكبير الذي تشهده المدن والمناطق الاقتصادية والسياحية.

وفي الجانب الآخر، يبقى الجفاف وشح المياه من أكبر التحديات في المنطقة العربية، إذ يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات التبخر ورفع احتياجات الإنسان والزراعة والأنظمة البيئية من المياه.

التصحر والحرائق.. تداعيات متسلسلة

ويربط البريه بين الجفاف والتصحر، موضحًا أن تكرار فترات الجفاف وضعف الغطاء النباتي وزيادة الضغوط على التربة والمراعي تجعل الأراضي أكثر هشاشة أمام التدهور، وقد تتسارع عملية التصحر وفقدان الغطاء النباتي عند إضافة الضغوط البشرية وسوء استخدام الموارد الطبيعية.

ومن هنا، فإن حماية الغطاء النباتي واستعادة الأراضي المتدهورة لا تمثلان مجرد جهود بيئية، وإنما جزءًا من استراتيجية التكيف مع تغير المناخ.

وينطبق الأمر كذلك على حرائق الغطاء النباتي، إذ يؤدي ارتفاع الحرارة والجفاف إلى زيادة جفاف النباتات والتربة، ما يجعل بعض المناطق أكثر قابلية للاشتعال، ويزيد سرعة انتشار الحرائق وصعوبة السيطرة عليها.

السواحل أمام اختبار جديد

أما المناطق الساحلية، فتواجه تحديًا مختلفًا يتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يتوقع استمرار تأثيراته لعقود طويلة.

ويوضح البريه أن ارتفاع مستوى سطح البحر، حتى لو بدا محدودًا بالأرقام، يمكن أن تكون له آثار كبيرة على المدن الساحلية، من خلال زيادة مخاطر تآكل الشواطئ والفيضانات الساحلية، والتأثير في بعض المنشآت والبنية التحتية والمناطق السياحية، إضافة إلى احتمال زيادة ملوحة المياه الجوفية في بعض المواقع.

ويكتسب ذلك أهمية خاصة في المملكة، في ظل امتداد سواحلها على البحر الأحمر والخليج العربي، والتوسع في المشاريع العمرانية والسياحية والاقتصادية الساحلية.

السؤال الاقتصادي الأصعب: كم يكلفنا عدم التكيف؟

ويؤكد البريه أن الجانب الأكثر أهمية في ملف تغير المناخ قد يكون التكلفة الاقتصادية غير المباشرة؛ فموجة الحر تعني استهلاكًا أكبر للطاقة، والجفاف يعني ضغطًا على المياه والزراعة، والسيول تعني أضرارًا في الطرق والبنية التحتية والممتلكات، والحرائق تعني خسارة في الغطاء النباتي والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية، بينما يمثل ارتفاع مستوى البحر مخاطر مستقبلية على بعض الاستثمارات والمنشآت الساحلية.

ومن هنا يطرح سؤالًا اقتصاديًا مباشرًا: كم سيكلفنا عدم التكيف مع تغير المناخ؟

ويرى أن الاستعداد المبكر قد يكون أقل تكلفة من التعامل مع الخسائر بعد وقوعها، خصوصًا مع إمكانية تطوير أنظمة إنذار مبكر أكثر كفاءة، وإعداد خرائط دقيقة للمناطق المعرضة للسيول، وبناء بنية تحتية تراعي مناخ المستقبل، وتحسين إدارة المياه، وتطوير مدن أكثر قدرة على التعامل مع الحرارة.

كما يؤكد أهمية إدخال المعلومات المناخية في قرارات الاستثمار والتخطيط العمراني والزراعي وإدارة الموارد الطبيعية، بحيث يصبح المناخ عاملًا أساسيًا في صناعة القرار وليس ملفًا منفصلًا عن التنمية.

البيئة.. خط الدفاع الطبيعي

ولا يرى البريه أن مواجهة تغير المناخ تقتصر على خفض الانبعاثات، بل تشمل أيضًا حماية النظم الطبيعية التي تمثل خط دفاع أمام كثير من المخاطر.

فالتربة السليمة والغطاء النباتي والمراعي والغابات والأراضي الرطبة والأنظمة الساحلية ليست مجرد موارد بيئية، بل جزء من منظومة الحماية الطبيعية التي تساعد المجتمعات على مواجهة آثار التغير المناخي.

ومن هذا المنطلق، فإن استعادة الغطاء النباتي ومكافحة التصحر وحماية التنوع الحيوي تمثل أدوات مباشرة للتكيف مع المناخ المتغير.

السعودية.. تحويل التحدي البيئي إلى فرصة

ويرى الباحث البيئي والمتخصص في الاستدامة عبدالله بن شقلوت أن «رؤية 2030» أسهمت في إرساء بنية تنظيمية وتشريعية حديثة للقطاع البيئي، بما عزز كفاءة العمل المؤسسي ورفع مستوى الالتزام بالمعايير البيئية.

وأوضح أن المملكة عملت على تحويل عدد من التحديات البيئية، مثل التصحر وشح المياه، إلى فرص استثمارية من خلال تبني تقنيات مبتكرة في إدارة الموارد والتوسع في مفهوم الاقتصاد الدائري.

وأشار إلى أن برامج التشجير واستعادة الغطاء النباتي تمثل أحد أبرز المسارات في هذا التحول، من خلال زيادة المساحات الخضراء وتحسين جودة الهواء والحد من زحف الرمال، بما يعكس توجهًا استراتيجيًا نحو تعزيز التوازن البيئي.

وأكد أن التحول البيئي لم يقتصر على المبادرات والمشاريع، بل امتد إلى الثقافة المجتمعية، مع ارتفاع مستوى الوعي البيئي، مدعومًا بحملات التوعية وإدماج مفاهيم الاستدامة في التعليم وتشجيع المشاركة المجتمعية في المبادرات البيئية.

كما أشار إلى أن التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، خصوصًا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يعزز توجه المملكة نحو تنويع مصادر الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية، بما يدعم حضورها في الجهود الدولية المتعلقة بالمناخ.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

"اليوم" تفتح ملف التغير المناخي بحثا عن طوق نجاة » 5 - 1 «

فاتورة الاحتباس الحراري.. خسائر بشرية وبيئية باهظة «عابرة للقارات»

اليوم - الدمام

تواجه الكرة الأرضية في المرحلة الراهنة سلسلة من التحولات البيئية والمناخية المتشابكة التي تمس جوانب الحياة البيولوجية والبشرية على حد سواء.

وتتجسد هذه الأزمات في قفزات تاريخية لدرجات الحرارة، وتفاقم ظواهر الجفاف العابرة للقارات، وتصاعد حدة الفيضانات العنيفة، إلى جانب تدهور كيمياء المحيطات وارتفاع مستويات البحار بشكل يهدد المدن الساحلية.

ووثقت التقارير العلمية الصادرة عن مرصد كوبرنيكوس الأوروبي للمناخ تجاوز متوسط حرارة كوكب الأرض للمرة الأولى في التاريخ عتبة الـ 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهي عتبة الأمان الحرج التي وضعها اتفاق باريس التاريخي للحد من المخاطر الكارثية.

وأشارت التوقعات الصادرة عن برنامج الأبحاث إلى احتمالية تصاعد درجات الحرارة بمعدل يصل إلى 5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين نتيجة التراكم الكثيف لغازات الدفيئة والميثان، ما لم تنجح السياسات الدولية في خفض الانبعاثات لحصر الارتفاع عند درجتين مئويتين فقط.

وامتدت التداعيات لتضرب الأمن المائي والغذائي في أجزاء واسعة من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، متسببة في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية بنسبة % 50 في بعض المناطق الأفريقية.

وعلى الصعيد البحري، تسببت ظاهرة إزالة الأكسجين وتصاعد التحمض في تهديد % 90 من الشعاب المرجانية، في حين رصدت وكالة ناسا تسارعاً في الارتفاع السنوي لسطح البحر ليصل إلى 3.4 ملليمتر، وسط توقعات بغرق شواطئ العالم بمقدار 1.01 متر بنهاية القرن الحادي والعشرين، مما دفع الاتحاد الأوروبي لإقرار قانون استعادة الطبيعة لإنقاذ الموائل المتدهورة والثدييات المهددة.

موجات قاتلة

وبالنسبة للفاتورة البشرية المباشرة للأزمة، فتتجلى في التصنيف التحذيري الصادر عن منظمة الصحة العالمية التي اعتبرت الحرارة الشديدة والإجهاد الحراري القاتل الأول والمهني الأكبر للبشر؛ إذ سجلت البيانات الدولية وفاة ما يقارب 489 ألف شخص سنوياً بسبب موجات الحر القاتلة، وتستأثر قارة آسيا بنحو % 45 من هذه الخسائر البشرية تليها أوروبا بنسبة 36 .% وبينت منظمة الصحة العالمية أن الموجات الحارة تعمل على تأجيج الأمراض الكامنة المزمنة مثل السكري والربو واضطرابات القلب والأوعية الدموية، فضلاً عن رفع وفيات كبار السن فوق 65 عاماً بنسبة 85 %، مما يفرض على مؤسسات الصحة العامة العالمية حتمية تفعيل خطط التأهب الشامل والتدخلات متعددة القطاعات لإنقاذ أرواح المجتمعات الحاضرة والمستقبلية كلياً.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	

جامعة نجران تحقق المركز الأول في مسابقة أبحاث الطلاب الدولية 2025

سبق

حققت جامعة نجران، ممثَّلةً بكلية الهندسة، المركز الأول في مسابقة أبحاث الطلاب الدولية 2025، التي أُقيمت ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول المستقبل المرن، الذي استضافته جامعة جوس في نيجيريا.

وجاء الفوز من خلال مشروع بحثي بعنوان «إمكانية تحويل مسجد الملك فهد بنجران إلى مسجد أخضر ومستدام»، إذ ناقش الطلاب توظيف مبادئ العمارة الخضراء والاستدامة في تطوير المسجد ورفع كفاءة موارده.

ويعكس هذا الإنجاز قدرة طلبة الجامعة على تقديم حلول بحثية مبتكرة مرتبطة بالبيئة المحلية، ومنسجمة مع التوجهات العالمية في مجال العمارة المستدامة ورؤية المملكة 2030 نحو الاستدامة البيئية.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	

انطلاق مهرجان العنب في مركز البسيتين بنسخته الـ13

عيون الجواء - واس

انطلقت أمس، فعاليات مهرجان العنب لعام 2026 في مركز البسيتين بمحافظة عيون الجواء، الذي تنظمه أمانة منطقة القصيم، ممثلةً في بلدية القوارة، ويستمر ثلاثة أيام.

وأوضح رئيس بلدية القوارة المهندس يزيد العمري أن المهرجان يهدف إلى دعم المزارعين المحليين وتعزيز الحراك الاقتصادي، من خلال إبراز منتج العنب الذي تشتهر به المنطقة، بمشاركة أكثر من 60 مزرعة محلية تقدم أصنافًا متنوعة من العنب ذات جودة عالية.

ويشتمل المهرجان على عدد من الفعاليات المصاحبة، التي تجمع بين أركان عرض منتجات العنب والعصائر، والمعارض التعريفية، ومشاركات الأسر المنتجة، إلى جانب برامج ثقافية وترفيهية متنوعة، تتيح للزوار من مختلف الفئات قضاء أوقات ممتعة في أجواء عائلية.

ويأتي المهرجان ضمن جهود البلدية لدعم المنتجات الزراعية المحلية وتسويقها، وتحفيز الاستثمار الزراعي، وتعزيز الفرص أمام المزارعين والمنتجين، بما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في المنطقة.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الوطن ALWATAN

التعليم يوسع المساحات الخضراء

جازان : عبدالله سهل

سجل التعليم إنجازًا بيئيًا خلال العام الماضي، وذلك من خلال زراعة 913.062 شتلة في مشاريع التحسين البيئي بمختلف إدارات التعليم في مناطق المملكة، في خطوة تعكس اهتمامها بتعزيز الاستدامة البيئية، ورفع الغطاء النباتي داخل المدارس والمرافق التعليمية، وترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة لدى الطلاب والطالبات، بما يتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومبادرة السعودية الخضراء، في وقت تصدر تعليم المدينة المنورة أكثر مناطق المملكة زراعة للشتلات بـ32.5%.

زراعة الشتلات

كشف تقرير وزارة التعليم للعام الماضي، صدارة المدينة المنورة قائمة إدارات التعليم الأكثر زراعة للشتلات، بعد أن سجلت 297 ألف شتلة، بما يمثل 32.5% من إجمالي الشتلات المزروعة على مستوى المملكة، وحلت جازان ثانيا، بزراعة 287 ألف شتلة، بنسبة 31.4%، وجاءت الرياض ثالثًا بزراعة 203.534 شتلة، بـ22.3%، والقصيم رابعا، بزراعة 23.256 شتلة بـ2.55%، تلتها الشرقية خامسا، بزراعة 12584 شتلة بـ1.38%، وجدة سادسا، بزراعة 12.258 شتلة بـ1.34%، والطائف سابعا، بزراعة12 ألف شتلة بـ1.31%، ومكة المكرمة ثامنا، بزراعة 11250 شتلة بـ1.23%، والأحساء تاسعا، بزراعة 10.860 شتلة بـ1.19%، والحدود الشمالية عاشرا، بزراعة 9200 شتلة بـ1%.

مشاريع التشجير

تأتي مشاريع التشجير ضمن منظومة متكاملة تنفذها وزارة التعليم بهدف تحسين البيئة المدرسية، وزيادة المساحات الخضراء في المدارس والمرافق التعليمية، والإسهام في تحسين جودة الهواء، والحد من آثار التغيرات المناخية، إلى جانب توفير بيئات تعليمية أكثر جاذبية وصحة للطلاب ومنسوبي التعليم.

وتمثل هذه المبادرات وسيلة عملية لغرس قيم المسؤولية البيئية، والعمل التطوعي لدى الطلبة، وإشراكهم في الممارسات المستدامة التي تسهم في المحافظة على الموارد الطبيعية، وتنمية الغطاء النباتي، وتعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة.

دور كبير

يلعب قطاع التعليم دورًا محوريًا كبيرًا في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية، من خلال تحويل المدارس إلى نماذج حية للممارسات البيئية الإيجابية، وإعداد جيل أكثر وعيًا بقضايا البيئة، وأكثر قدرة على الإسهام في بناء مستقبل مستدام، بما ينسجم مع توجهات المملكة نحو تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	7	الكاتب	

أكثر من 200 "دلّال" يديرون حركة المزاد في كرنفال بريدة للتمور

بريدة -واس

ترتفع أصوات أكثر من 200 دلّال في ساحة كرنفال بريدة للتمور، وسط توافد أعداد كبيرة من المركبات المحملة بأجود أنواع التمور وأندرها، في تظاهرة اقتصادية سنوية يستعرض خلالها المشاركون أكثر من 100 صنف من تمور المنطقة.

وتعد مهنة "الدّلالة" من أهم السبل التسويقية والمحطات الرئيسة في حركة البيع والشراء بالكرنفال، ولها تأثير مباشر في تحديد الأسعار، حيث يصعد المسوقون على السيارات المحملة بالتمور للتعريف بنوعية المحصول، ليبدأ المزاد المباشر ويتنافس المتسوقون حق الوصول إلى السعر الأعلى، وسط إقبال من المزارعين والتجار.

وتحرص مؤسسات التسويق الزراعي وتجار التمور على استقطاب الدلّالين البارزين ممن يتصفون بمهارات عالية في جذب أنظار المشترين وإدارة المزادات بكفاءة.

وتشير إحصاءات السوق إلى استقبال ساحة المزاد نحو 2000 سيارة يوميًا محملة بالتمور، التي تتنوع إلى أكثر من 100 صنف، ضمن إنتاج منطقة القصيم الذي يتجاوز 11 مليون نخلة.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	

ميدان الهجن بنجران يُعلن نتائج سباق سنّ "اللقايا"

نجران - واس

نظّم ميدان الهجن بمنطقة نجران أمس، سباق سنّ "اللقايا"، وذلك على ميدان الهجن بنجران.

وجاءت نتائج السباق المكوّن من (9) أشواط، ومسافتها (4) كلم، على النحو التالي: حققت المركز الأول في الشوط الأول البكرة "قياده" للمالك نواف أبو ساق، والشوط الثاني القعود "الجذاب" للمالك هادي العجمي، والشوط الثالث البكرة "النادرة" للمالك نواف محمد أبو ساق، والشوط الرابع القعود "الزعيم" للمالك نواف أبو ساق، والشوط الخامس البكرة "شواهين" للمالك صالح الكربي، والشوط السادس القعود "هداد" للمالك نواف أبو ساق، والشوط السابع البكرة "الجزيرة" للمالك نواف محمد أبو ساق، والشوط الثامن البكرة "المجرة" للمالك نواف أبو ساق، والشوط التاسع والأخير، حققته البكرة "دهشة" للمالك نواف محمد أبو ساق.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	

ميدان حائل للهجن ينظم سباقًا لفئات الثنايا والحيل والزمول

حائل - واس

نظّم ميدان حائل للهجن أمس سباقًا مخصصًا لفئات الثنايا والحيل والزمول، خلال الفترة الصباحية، بمشاركة عدد من ملاك الهجن، حيث انطلقت الأشواط عند الساعة 5:30 صباحًا، وبلغت مسافة السباق 6 كيلومترات، ضمن دورة يبلغ طول مسارها 10 كيلومترات، وسط أجواء تنافسية ومتابعة من المهتمين ومحبي رياضة الهجن.

وتأتي إقامة السباق ضمن جهود ميدان حائل للهجن في تنويع المنافسات وإتاحة فرص المشاركة أمام ملاك الهجن من مختلف الفئات، بما يسهم في رفع مستوى التنافس، وتطوير رياضة الهجن، وتعزيز حضورها في المنطقة.

يُذكر أن المنافسات تضمنت زيادة في عدد الأشواط المخصصة لعدد من أسنان الهجن شملت فتح شوط للبكار لقايا لمسافة 4 كيلومترات، وشوط للبكار لقايا لمسافة 3 كيلومترات، إضافة إلى شوط للحيل لمسافة 6 كيلومترات، بما يوسع نطاق المشاركة أمام ملاك الهجن ويتيح فرصًا أكبر للتنافس.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	

بالفيديو: الشاعر "سعد آل بريك" يحذر من التوسع في استنساخ الإبل: «كارثة على المدى البعيد»

صحيفة الشمال - متابعات

حذر الشاعر والإعلامي سعد آل بريك من تداعيات التوسع في تقنية استنساخ الإبل على قطاع الإبل والمزاينات وحركة البيع والشراء، داعيا إلى مناقشة آثار التقنية ودراسة انعكاساتها الاقتصادية قبل التوسع في تطبيقها. وأوضح آل بريك، خلال مقطع فيديو، أن السماح باستخدام الاستنساخ على نطاق واسع قد يؤدي، من وجهة نظره، إلى التأثير بشكل كبير في المزاينات والإنتاج والتجارة في الإبل، معتبرًا أن الأمر قد يمثل «ضربة قاضية» لهذه القطاعات. وبين أن مالك الناقة أو البكرة المميزة قد يتجه مستقبلًا إلى استنساخها بدلًا من البحث عن شراء حيوان آخر يحمل الصفات ذاتها، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع عمليات البيع والشراء، فضلًا عن التأثير في مستوى المنافسة بين الملاك في المزاينات والمهرجانات.

وأشار آل بريك إلى أنه يمكن أن تكون للاستنساخ فائدة في الحيوانات المخصصة لإنتاج اللحوم، إذا أسهم في زيادة المعروض وخفض الأسعار، لكنه رأى أن معالجة ارتفاع أسعار اللحوم لا ينبغي أن تكون على حساب قطاع الإبل، قائلًا: «مو معقول أنك تضرب قطاع كامل علشان ترخص سعر اللحوم». وأكد أن هناك حلولًا أخرى يمكن بحثها لتحقيق التوازن وخفض أسعار اللحوم دون الإضرار بقطاع الإبل والمزاينات، مشددًا على أهمية دراسة الآثار الاقتصادية المحتملة للتوسع في استخدام تقنية الاستنساخ. وفيما يتعلق بالجانب الشرعي، قال آل بريك إنه قرأ عن جواز استنساخ الحيوانات في حال عدم ترتب ضرر عليه، إلا أنه يرى أن التوسع في استخدام التقنية قد يترتب عليه آثار سلبية كبيرة، معبرًا عن مخاوفه بقوله: «أنا أشوف إنه مضر.. كارثة على المدى البعيد».

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	

"الأمن البيئي" يضبط مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة في منطقة حائل

حائل - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة؛ لعدم الالتزام بتعليمات وإرشادات المحافظة على الغطاء النباتي بإشعال النار في غير الأماكن المخصصة لها في منطقة حائل، وتم تطبيق الإجراءات النظامية بحقه.

وأكدت القوات أن عقوبة إشعال النار في غير الأماكن المخصصة لها في الغابات والمتنزهات الوطنية غرامة تصل إلى (3,000) ريال، حاثة على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	

القوات الخاصة للأمن البيئي تضبط مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة في محمية الملك عبدالعزيز الملكية

الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة؛ لارتكابه مخالفة رعي (51) متنًا من الإبل في مواقع محظور الرعي فيها في محمية الملك عبدالعزيز الملكية، وتم تطبيق الإجراءات النظامية بحقه.

وأكدت القوات أن عقوبة رعي الإبل غرامة (500) ريال لكل متن، حاثةً على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)
تكرار الرصد	1	الكاتب	

الاقتصادية

تحسين تخطيط الموازنة ودوره في حل أزمة المياه

ساروح كومار جاه??

تُعَدّ المياه ركيزةً أساسيةً للصحة الجيدة، وإنتاج الغذاء، والطاقة التي تقوم عليها الأعمال والأنشطة الاقتصادية. كما أنها تدعم ما يُقدر بنحو 1.7 مليار وظيفة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن العالم بعيد تماماً عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2030.

وتواجه قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية فجوةً تمويليةً واسعة تستدعي تعزيز الاستثمارات العامة بصورة كبيرة. وحتى الأموال التي تخصصها الحكومات للمياه لا تُنفَق بالكامل في كثير من الأحيان.

المفارقة: فجوة في الإنفاق داخل فجوة في التمويل

يوثق تقرير مجموعة البنك الدولي لعام 2024 المعنون "تمويل مستقبل ينعم بالأمن المائي" أن معدل تنفيذ موازنات قطاع المياه بلغ في المتوسط 72% فقط خلال الفترة 2009-2020، ما يعني أن نحو 28 سنتاً من كل دولار تم تخصيصه لقطاع المياه بقي دون إنفاق.

وينخفض هذا المتوسط في إفريقيا جنوب الصحراء إلى نحو 62%. بعبارة أخرى، لا تقتصر المشكلة على عجز البلدان عن سد الفجوة التمويلية في قطاع المياه، بل إنها تترك أيضاً جزءاً من الأموال المخصَّصة لهذا القطاع دون إنفاق. ويدفع ثمن ذلك ملايين الأشخاص الذين ما زالوا يفتقرون إلى خدمات موثوقة للحصول على المياه النظيفة.

لماذا تظل الأموال متاحة وغير مستغلة؟

غالباً ما تعود الأسباب إلى عوامل مؤسسية؛ فمشاريع البنية التحتية للمياه لا تتعثر لأن الحكومات لا توليها اهتماماً، بل لأنها تفتقر إلى مؤسسات قادرة على تحويل الأهداف طويلة الأجل إلى مجموعة من الإجراءات القابلة للتنفيذ والمحددة بإطار زمني. كما أن إعداد المشاريع غالباً ما يتم على عجل، وتتطلب عمليات المشتريات موافقات من جهات متعددة لا تنسق أعمالها فيما بينها على نحو كافٍ.

وبحلول الوقت الذي يتم فيه استملاك الأراضي، وتأمين التراخيص البيئية، واستكمال موافقات المشتريات، يكون الوقت المتبقي من السنة المالية محدوداً ولا يكفي لتنفيذ المشاريع. وعندئذ تعود الأموال غير المنفقة إلى الخزانة العامة، ما يؤخر الاستثمارات في البنية التحتية للمياه. ولا يقتصر ذلك على بلد بعينه، بل يمثل تحدياً هيكلياً يواجه بلداناً كثيرة في تحويل الاستثمارات العامة إلى نتائج ملموسة.

ولا يُعد تخصيص الموازنة خطةً في حد ذاته، بل هو مجرد وعد بالتنفيذ. وما لم تُترجم الأموال المخصَّصة إلى برنامج متعدد السنوات ومُحكم التسلسل، يعالج بصورة منهجية مراحل استملاك الأراضي والتصميم والمشتريات والتشييد، فستظل هذه الأموال دون استغلال.

الدور الحيوي لإدارة المالية العامة وإدارة الاستثمارات العامة، وأسباب اعتماد مبادرة "المياه للمستقبل" عليهما

تُقرّ مبادرة "المياه للمستقبل" التي أطلقتها مجموعة البنك الدولي بأن تعبئة مزيد من الموارد ليست سوى نصف المعركة؛ أما النصف الآخر فيتمثل في ضمان قدرة الحكومات على استخدام الموارد المتاحة لديها بكفاءة. وهنا يبرز الدور الحيوي لإدارة المالية العامة وإدارة الاستثمارات العامة. فإدارة المالية العامة تُعنى بكيفية تخطيط الحكومات للأموال العامة وتخصيصها وإنفاقها، في حين تُعنى إدارة الاستثمارات العامة بكيفية اختيار مشاريع الاستثمار العام وإعدادها وتنفيذها.

وعندما تكون هذه النظم ضعيفة، كأن تفتقر إلى إطار للإنفاق متوسط الأجل، أو إلى مجموعة مشاريع جاهزة للتنفيذ، أو إلى المواءمة بين الأهداف القطاعية والموازنات السنوية، فحتى وزارة الموارد المائية التي تتمتع بتمويل كافٍ ستواجه صعوبة في تحويل المخصصات المالية إلى بنية تحتية فعلية. وتؤدي وظائف إدارة المالية العامة في المراحل الأولية للمشاريع دوراً محورياً في مراحل تنفيذها على أرض الواقع في قطاع المياه.

وباستخدام إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية، تبرز موثوقية الموازنة إلى جانب إستراتيجية المالية العامة وإعداد الموازنة المستندين إلى السياسات بوصفهما البعدين الأكثر ارتباطاً بتنفيذ موازنة قطاع المياه، حيث تُظهر إستراتيجية المالية العامة وإعداد الموازنة المستندين إلى السياسات ارتباطاً أقوى بتنفيذ موازنة قطاع المياه.

ويتسم الإنفاق على المياه بكثافة رأس المال وطول دورات تنفيذ المشاريع، غير أن الأهم من ذلك هو مدى واقعية التخطيط للموازنات. وتُظهر البلدان التي تدرج الإنفاق على المياه ضمن أطر متسقة متعددة السنوات، وتوائم موازناتها مع الإستراتيجيات القطاعية، معدلات تنفيذ أعلى باستمرار. فتوفير مزيد من الأموال وحده لا يكفي، وبدون منظومة متكاملة للتخطيط الإستراتيجي، لا تتحول المخصصات المالية إلى إنفاق فعلي. ومن ثم، يُعدّ تعزيز الحوكمة والتنسيق المؤسسي واتساق السياسات في قطاع المياه أمراً أساسياً لتحسين تنفيذ الموازنات.

إيضاح: أُعدّت عينة مقطعية من البلدان باستخدام: (أولا) تقييم إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية، بما يشمل درجات الركيزة الأولى (موثوقية الموازنة) والركيزة الرابعة (إستراتيجية المالية العامة وإعداد الموازنة المستندان إلى السياسات)، و(ثانيا) بيانات مطابقة لمعدلات تنفيذ موازنة قطاع المياه استناداً إلى الموازنة الختامية لنفس السنة المالية (أو أقرب سنة مالية متاحة).

وتُحوَّل الدرجات بالحروف في تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى درجات رقمية باتباع المنهجية الموحدة التي اعتمدتها أمانة الإطار وتشمل العينة النهائية 22 بلداً تغطي (على سبيل المثال، مناطق إفريقيا، وجنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي). وجرى تصنيف فئة معدل التنفيذ إلى «مرتفعة» و«منخفضة» باستخدام حد يبلغ 60%. وتشمل العينة نسبة كبيرة من البلدان الإفريقية، ما يعكس مدى توافر البيانات وحجم المشاركة القطاعية.

حتمية الإصلاح

في حين تظل تعبئة مزيد من التمويل أمراً في غاية الأهمية، فإن الأولوية الأكثر إلحاحاً، والتي كثيراً ما يُغفل عنها، هي جعل الموازنات الحالية قابلة للتنفيذ. ويبدأ سد الفجوة التمويلية في قطاع المياه بتعزيز النظم الكفيلة بتحويل المخصصات المالية إلى مشاريع، والمشاريع إلى نتائج ملموسة.

وهذا يعني الاستثمار في التخطيط متوسط الأجل، وإعداد مجموعة مشاريع موثوقة وجاهزة للتنفيذ، وإعداد الاستثمارات قبل تخصيص الأموال لها، إضافة إلى تعزيز المؤسسات التي تربط أولويات قطاع المياه بالإنفاق العام. فالبلدان القادرة على مواءمة موازناتها مع الإستراتيجيات القطاعية طويلة الأجل هي الأكثر قدرة على تحويل التزاماتها إلى بنية تحتية وخدمات فعلية.

وهنا أيضاً يمكن لمبادرة "المياه للمستقبل" أن تسهم في تحويل مسار النقاش من التمويل إلى التنفيذ. فمن خلال "المواثيق الوطنية للمياه" التي تقودها البلدان نفسها، يمكن للحكومات وشركاء التنمية والمستثمرين التوافق حول أجندة مشتركة للإصلاح والاستثمار، تدمج إصلاح السياسات، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتخطيط الاستثمارات، والتمويل في إطار موحد.

ومن خلال تحسين إعداد المشاريع وتعزيز التنسيق، وتقوية الروابط بين أولويات قطاع المياه وقرارات الاستثمار العام، يمكن لهذا النهج أن يساعد في ضمان ألا تقتصر الموارد الشحيحة على مجرد إدراجها في الموازنات، بل أن تُنفَق فعلياً.

إن توفير مزيد من التمويل أمر مهم، لكن الإنفاق الأفضل إعداداً وتنظيماً وحوكمة هو الكفيل بتحويل المخصصات المالية إلى خدمات يمكن للمواطنين الاعتماد عليها. فالأموال غالباً ما تكون متاحة، لكن التحدي الحقيقي يكمن في بناء النظم القادرة على وضعها موضع الاستخدام الفعلي.

المدير العالمي لقطاع الممارسات العالمية للمياه ـ البنك الدولي

تاريخ الخبر	1448-03-17	تصنيف الخبر	الشكاوى و الردود
تكرار الرصد	1	الكاتب	

توفير الخدمة حالياً عبر صهاريج المياه والصرف الصحي

المياه الوطنية توضح أسباب تأخر خدمة المياه في رتاج مكة وتكشف موعد الضخ

شركة المياه الوطنية
National Water Company

عبدالرزاق البجالي

أوضحت شركة المياه الوطنية، رداً على ما نشرته صحيفة «سبق» بتاريخ 27/08/2026 تحت عنوان «سكان رتاج مكة يطالبون باستكمال الخدمات ومعالجة تحديات المياه والمرافق»، أن مشروع تنفيذ شبكات المياه في المنطقة يندرج ضمن أعمال الجهة المطورة للمشروع، ولن يُضخ الماء إلا بعد اكتمال تلك الأعمال وإجراء الاختبارات التشغيلية المطلوبة.وأشارت الشركة إلى أنه لم تُستوفَ المتطلبات اللازمة للضخ والتشغيل حتى الآن، إذ تعمل حالياً على إيجاد حلول هندسية تُيسّر إجراء التجارب التشغيلية تمهيداً لبدء الضخ في المنطقة، وذلك عند اكتمال أعمال المطور وفق التصاميم المعتمدة من الشركة.

وفي انتظار اكتمال المشروع، أكدت شركة المياه الوطنية توفير خدمة المياه للأحياء غير المخدومة بالشبكة عبر خدمة طلب الصهاريج المتاحة على مدار الساعة، والتي تتيح للعملاء الحصول على صهريج مياه أو طلب صهريج لسحب مياه الصرف الصحي، من خلال القنوات الرقمية للشركة. ودعت الشركة عملاءها إلى التواصل معها عبر الفرع الإلكتروني (ebranch.nwc.com.sa)، أو الاتصال بالرقم الموحد 8004411110، للإبلاغ عن أي ملاحظة أو استفسار.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

شكرا لكم

الادارة العامة للإتصال المؤسسى والاعلام